بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراســـــات العليا
كلية التجـــــــــــارة
قسم محـــــاسبة وتمويل

بحث بعنوان:

أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية

(دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)

إعداد الطالب

إيهاب ديب مصطفى رضوان

إشراف

الدكتور/ ماهر موسى درغام

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

2012م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

(فتعالى الله الملك الحق ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه وقل رب زدني علما)

سورة طه آية ١١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من اربعة محاور، اعتماداً على الدراسات السابقة والاطار النظري وزعت على المدققين الداخليين في البنوك التجارية في قطاع غزة، بلغ عددهم (33) ، وتم استرداد (30) استبانة صالحة للتحليل، وهي تمثل نسبة ارجاع قدرها(91%) تقريباً.

لقد استخدم الباحث البرنامج الاحصائي spss والمعالجات الاحصائية المناسبة في التحليل بهذا الخصوص.

وكان من اهم نتائج الدراسة:

1) وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية.

2) وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية.

3) وجود دلالة إيجابية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها.

وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها:

1) ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف.

2) ضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها.

3) ضرورة تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين الداخلين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية وكيفية مواجهتها وتقييمها.

الكلمات الدالة: التدقيق الداخلي– إدارة المخاطر المصرفية – معايير التدقيق الدولية–البنوك التجارية– معايير الاداء– معايير السمات.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Abstract

The aim of this study was to investigate the impact of internal audit in the management of banking risks at commercial banks in the Gaza Strip accordance with International Standards on Auditing and to achieve the objectives of this study was designed questionnaire consisting of four axes, based on previous studies and theoretical framework and distributed to internal auditors in commercial banks in Gaza Strip, the total number (33), was recovered (30) to identify valid for analysis, which represents the return of (91%) Approx.

The researcher used the statistical program spss processors and appropriate statistical analysis in this regard.

One of the most important results of the study:

1) there is a positive sign between the application of standards and features of (independence, objectivity and professionalism ...) devices by the internal audit of commercial banks in the Palestinian and the management of banking risks.

2) there is a positive sign between the application of performance standards and represented in (audit activities and management planning, resource management, corporate governance and the information ...) devices by the internal audit of commercial banks in the Palestinian and the management of banking risks.

3) a positive sign between the internal auditor's role in the management of banking risks and the extent of realization of the mechanisms of their application.

The study concluded some recommendations including:

1) Paying attention to the administrative authorities in the internal audit of banks actively helping to develop this functionality and provide the necessary resources to strengthen its position within the bank.

2) The necessity of legislation, the profession of internal audit departments in terms of the independence and qualifications of audit staff.

3) the need to organize training courses for banks, auditors entrants in banking risk management techniques and how to confront and evaluation.

Key words: Internal Audit - Risk Management Banking - International Standards on Auditing - Commercial Banks - Performance standards - standards features.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهـــــــــــــــــداء

إلى من ساندني وشد من عزيمتي ..... والدي العزيز

إلى من أنار لي دعاؤها حياتي..... والدتي العزيزة

إلى رفيقة دربي وشريكة حياتي.....زوجتـي العزيزة

إلى أعز من في قلبي.....أبنائي "أسامة ودانة"

إلى إخوتـي وأخواتـــي وأبنائـــــهم الأعـــــزاء

أُهدي هذا الجهد المتواضـع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر و تقدير

الحمد لله وحده الذي أعانني على إكمال هذه الرسالة، ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور/ ماهر موسى درغام، أستاذ المحاسبة المشارك ورئيس قسم المحاسبة بكلية التجارة، على إشرافه على هذه الرسالة وملاحظاته وتوجيهاته المستمرة والقيَمة، فله مني كل الشكر والعرفان.

كما وأتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة المتمثلة في الاستاذ الدكتور/ يوسف محمود جربوع (مناقشاً خارجياً)، أستاذ المحاسبة والنائب الاكاديمي بجامعة فلسطين بغزة، والدكتور/ ياسر عبد الشرفا (مناقشاً داخلياً)، أستاذ العلوم المالية والمصرفية بالجامعة الاسلامية، لمجهودهم الكبير جازاهم الله عنا خير الجزاء.

إلى كل من مد يد العون والمساعدة لي...إلى الذين طوقوني بجميل صنيعهم.....عظيم شكري وامتناني....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس	
ملخص الدراسة بالعربية	ب
ملخص الدراسة بالإنجليزية	ت
الإهداء	ث
شكر وتقدير	ج
الفصل الأول: الاطار العام للدراسة	11
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	3
فرضيات الدراسة	4
متغيرات الدراسة	4
منهج الدراسة	4
مجتمع الدراسة	5
الدراسات السابقة	5
الفصل الثاني: الاطار النظري	9
مقدمة	10
المبحث الأول: مفهوم ومعايير التدقيق الداخلي	11
تمهيد	11
مفهوم التدقيق الداخلي	11
أهداف التدقيق الداخلي	12
التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي	13
تطور معايير التدقيق الداخلي	17
لجان التدقيق	19
المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في المصارف	21
تمهيد	21
تقدير المخاطر المصرفية	21
إجراءات التدقيق الداخلي	23
برنامج التدقيق المحاسبي	27
ضوابط التدقيق الداخلي في المصارف الفلسطينية	29
المبحث الثالث: إدارة المخاطر المصرفية	31
تمهيد	31
مفهوم المخاطر	31
أنواع المخاطر	32
مفهوم إدارة المخاطر	34

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسباب التي جعلت المصارف أكثر عرضة للمخاطر التشغيلية	35
التقييم الذاتي للمخاطر	36
أسس قياس المخاطر المصرفية	37
المبحث الرابع: دور إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية	40
تمهيد	40
إجراءات جمع وتحليل الأخطاء التشغيلية	40
مهام وواجبات دائرة المخاطر في المصارف التجارية	43
مهام وواجبات دائرة التدقيق الداخلي بالاعتماد على المخاطر	44
التقييم وإعداد التقرير والإفصاح	45
واقع التدقيق الداخلي في البنوك الفلسطينية	47
الفصل الثالث: الاطار العملي (الطريقة والإجراءات)	49
منهجية الدراسة	50
طرق جمع البيانات	51
مجتمع الدراسة	51
أداة الدراسة	56
صدق وثبات الاستبيان	57
ثبات فقرات الاستبيان	61
المعالجة الإحصائية	63
الفصل الرابع: الاطار العملي (نتائج الدراسة الميدانية وتفسيراتها)	65
اختبار كولمجروف	66
اختبار الفرضيات	76
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	87
النتائج	88
التوصيات	89
المراجع	90
الملاحق	101

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير العمر	60
توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	60
توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	61
توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي	62
توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	61
توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الشهادات المهنية	62
عدد الدورات التي التحقت بها في مجال عملك	63
مجال الدورات التي التحقت بها	63
مقياس الإجابات	64
الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: العلاقة بين تطبيق معايير سمات التدقيق وإدارة المخاطر المصرفية	66
الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: العلاقة بين تطبيق معايير الأداء و إدارة المخاطر المصرفية.	67
الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: العلاقة بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها	68
معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	69
معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	70
معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)	70
اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)	70
تحليل الفقرات المحور الأول (تطبيق معايير سمات التدقيق وتأثيره في إدارة المخاطر المصرفية)	77
تحليل الفقرات المحور الثاني (تطبيق معايير الأداء تؤثر ايجابياً في إدارة المخاطر المصرفية)	80
تحليل الفقرات المحور الثالث (تطبيق معايير الأداء تؤثر ايجابيا في إدارة المخاطر المصرفية)	82
تحليل محاور الدراسة (أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة)	83
معامل الارتباط بين تطبيق معايير السمات من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$). معامل الارتباط بين تطبيق معايير الأداء من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر	84

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معامل الارتباط بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها	85
نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى العمر	87
نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المؤهل العلمي	88
نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى التخصص العلمي	89
نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة	90
نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المسمى الوظيفي	91
اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات حسب متغير المسمى الوظيفي	91
نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى الشهادات المهنية	92
نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى عدد الدورات التي التحقت بها في مجال عملك	93
نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى مجال الدورات	94

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

تشمل الدراسة في هذا الفصل على ما يلي:

- ❖ المقدمة
- ❖ الاطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- مقدمة:

أدى ظهور الشركات المساهمة والشركات القابضة والمؤسسات المصرفية ذات الفروع المنتشرة في مختلف أنحاء القارات في العقد الثاني من القرن الماضي إلي زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وذلك من أجل وضع حماية كافية على أصول وممتلكات هذه الشركات لمنع السرقة والاختلاس ومن أجل الحصول على البيانات المالية الدقيقة لاستخدامها في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات حيث انفصلت الملكية عن إدارة الشركات (نسمان، 11:2006).

لذلك يقع على عاتق إدارة الشركة إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية، والمحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامة تطبيقه، وهناك التزاماً قانونياً يقع على عاتق الشركة بإمساك حسابات صحيحة و منظمة بحيث تؤدي في نهاية السنة المالية الى اعداد القوائم المالية للشركة، ولا اتصور وجود حسابات منتظمة بدون وجود نظام سليم للرقابة الداخلية (جربوع، 2001: 105).

وتعتبر الرقابة الداخلية من أهم العناصر التي يعتمد عليها المدقق الداخلي عند قيامه بعملية التدقيق، فالخطوة الأولى لعمل المدقق الداخلي هي دراسة نظام الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة المراد مراجعة حساباتها، وعلى ضوء هذه الدراسة يستطيع المراجع تحديد مدى فحصه واختباراته وذلك باستخدام إجراءات التدقيق اللازمة.

وقد كان المفهوم التقليدي لنظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول الشركة والتأكد من الدقة الحسابية للبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر. لكن المفهوم الحديث لنظام الرقابة الداخلية اتسع نطاقه بحيث تخطى حدود الإشراف على العمليات المحاسبية والمحافظة على الأصول وأصبح المقصود بالرقابة الداخلية كما عرفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل وإجراءات يتبناها المشروع للمحافظة على الأصول واختبار دقة الحسابات ودرجة الاعتماد عليها وتنمية كفاءة العمل وتشجيع اتباع السياسات الإدارية الموضوعة (نسمان، 11:2006).

وقد كان التطور التقني المطرد في الصناعة المصرفية من ناحية، والتطور في استخدام الوسائل الإلكترونية والأموال الإلكترونية من ناحية أخرى، الأثر في زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك وتنوعها، وزيادة تعقيد عملياتها في سوق يتسم بالمنافسة الشديدة والمخاطرة، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى تلك المخاطر ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية الناجمة عنها وإدارتها بطريقة سليمة.

ويمكن القول أن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر المصرفية، والتقويم الذاتي لها ووضع الإجراءات الرقابية لها مما يساهم في تجنب وتقليل أثر تلك المخاطر.

2- مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية للمصارف الفلسطينية العاملة بقطاع غزة؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في البنوك الفلسطينية وبين إدارة المخاطر.

2- ما مدى تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في البنوك الفلسطينية وبين إدارة المخاطر.

3- ما مدى ادراك المدقق الداخلي لآليات تطبيق معايير التدقيق الدولية وبين إدارة المخاطر المصرفية.

3- أهمية الدراسة:

إن وظيفة التدقيق الداخلي أخذت في التطور السريع، حيث بلغت مكانتها في بعض الدول موضع القيادة ووصول رايها إلى اعلى جهة في المنظمة لمساعدتها في تقويم مخاطر الإدارة، من خلال الخدمات التي تقدمها وهي خدمات التأكيد الموضوعي والخدمات الاستشارية.

إن تحديد موقع وظيفة التدقيق الداخلي ضمن الوظائف الأخرى يكون هاما، وذلك للفائدة التي يحققها موقع التدقيق الداخلي ضمن المنظمة من خلال قيام التدقيق الداخلي بعملية فحص العمليات الخاصة بالمنظمة، فضلا عن قدرته على إنجاز أنواع مختلفة من التدقيقات، ويؤثر في ذلك الخلفيات المتعددة للمدققين الداخليين الذين يكونون فريق التدقيق الداخلي، وعليه فان الفهم التام والواضح لبناء التحكم الداخلي يكون شرطا مسبقا للوضع المستقل والمؤثر لوظيفة التدقيق الداخلي.

4- أهداف الدراسة:

انطلاقًا من مشكلة الدراسة يمكن تحديد أهدافها على النحو التالي:

1- التعرف على مقاييس جودة أداء التدقيق الداخلي من خلال معاييره الحديثة.

2- توضيح دور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر.

3- تبيان مدى إمكان تطبيق معايير التدقيق الداخلي الحديثة في البنوك الفلسطينية في قطاع غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- فرضيات الدراسة:

اعتمد الباحث في اجابته على مشكلة الدراسة وأهدافها بالفرضيات التالية:

الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى لمتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية، عدد الدورات التي التحقت بها في مجال عملك، مجال الدورات)

6- متغيرات الدراسة:

- المتغير التابع: إدارة المخاطر.
- عناصر المتغيرات المستقلة:

1- معايير التدقيق الدولية المتمثلة في السمات التالية (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية وتقويم برامج الجودة والعناية المهنية اللازمة...).

2- معايير التدقيق الدولية المتمثلة في ضبط الأداء المهني التالية (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات...).

3- دور المدقق الداخلي في ادارة المخاطر ومدى ادراكه لآليات تطبيقها.

4- تبادل المعلومات، وقياس المخاطر التشغيلية، تحديد مستوى المخاطر المقبولة، وتحسين أنظمة الرقابة.

7- منهج الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة استناداً إلي طبيعة الموضوع وإلى الدراسات والمراجع العلمية والمعلومات التي تم الحصول عليها ولكونه من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم استخدام المصادر الثانوية والأولية في الدراسة وتتكون المصادر الثانوية من الكتب والمجلات العلمية المتخصصة والأبحاث والرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه).

أما استخدام المصادر الأولية فسوف يكون من خلال توزيع الاستبانة.

يتم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج تحليل البيانات الإحصائي (SPSS) وسيتم اختبار الفرضيات عند مستوى دالة (٠,٠٥)، وسيتم حساب المتوسط الحسابي ومعامل الثبات ومعامل ألفا كرو نباخ والنسب المئوية وأي أساليب إحصائية مناسبة.

8- مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة هي أقسام التدقيق الداخلي في البنوك الفلسطينية العاملة في قطاع غزة.

9- الدراسات السابقة:

1- دراسة (الجوهر والعقدة، 2011)، بعنوان: "إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التدقيق الداخلي الحديث في ظل المعايير الدولية ودوره في مخاطر وأنظمة الرقابة، وأهمية تزويد الإدارة بنتائج تقويمات المخاطر وتأكيد كون أنظمة الرقابة كافية لتقليل المخاطر وسعى الباحث لاختبار مدى تطبيق تلك المعايير في البيئة الأردنية والوصول إلى أسباب معوقات تطبيق البعض منها.

ومن أهم نتائج الدراسة، ضرورة توفير نظام رقابة داخلي فعال داخل المنظمات والذي يجب أن يكون مدعماً بجهاز تدقيق داخلي فعال حيث يعد هذا الجهاز وسيلة تقويم مستقلة يساهم في تعزيز فاعلية وكفاءة العمليات والتأكد أن مدى الالتزام بالقوانين والسياسات والتعليمات الداخلية.

وكذلك الحكم على كفاءة نظام إدارة المخاطر وتحقيقاً لهذا الدور سعت العديد من المنظمات المهنية الدولية إلى إعادة بناء التفكير الأساسي لهذه الوظيفة وإعادة تقييم جذري لعمليات التدقيق لتحقيق التحسينات الكبيرة من خلال مقاييس معاصرة وحاسمة للأداء مثل التكلفة، نوعية الخدمة، وهذا ما يطلق عليه بمصطلح إعادة الهندسة.

ومن أهم توصيات الدراسة، ضرورة تحديد صلاحيات ومسؤوليات المدقق الداخلي في المؤسسات، حيث إن استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي لها الأثر الفعال في الضبط المالي والإداري، وان عملية التدقيق الداخلي تتطلب وجود خطة تقوم على أساس المخاطر وأية تعديلات مهمة تطرأ عليها، وان نجاح عملية التدقيق الداخلي يتطلب التزام المدقق الداخلي بمعايير الممارسات المهنية للتدقيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- دراسة (Page and Spire, 2006)، بعنوان:

"Risk management the reinvention of internal control and the changing role of internal audit"

تناولت هذه الدراسة طبيعة وظائف الرقابة الداخلية في ظل التحكم المؤسسي في إنكلترا ، مركزة على أسلوب التنظيم الذاتي للإجراءات كجزء من مصادر الرقابة وسياسات التحكم المؤسسي. واستعرضت التطورات في متطلبات تقارير التحكم المؤسسي الذي يوفر الفرصة المناسبة لتحديد المخاطر المرتبطة بذلك والدور الجديد للمدقق الداخلي لتقليل هذه المخاطر.

ومن نتائج الدراسة، أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلي قوي وفعال كان بالإمكان التقليل من المخاطر التي تواجهه المشروع، وان التطور الكبير في إدارة الشركات يتطلب الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي وتحليل التقارير المالية الصادرة منه لمواجهة وإدارة المخاطر.

ومن اهم التوصيات، ضرورة الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي وإعطائه درجة مناسبة من الاستقلالية وكذلك ضرورة التزام المدقق الداخلي بأداء معايير الممارسات المهنية للتدقيق.

3- دراسة (عصفور، 2003)، بعنوان: "تقييم العوامل المؤثرة في مخاطر تدقيق الحسابات في الأردن من وجهة نظر المدقق الحسابات"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة مدققي الحسابات في الأردن على إدراك مخاطر تدقيق الحسابات عن طريق اختبار العوامل المؤثرة في مخاطر تدقيق الحسابات من وجهة نظر المدقق.

ومن نتائج الدراسة، أن قدرة المدقق على تقييم المخاطر تتأثر بالمؤهل العلمي والتخصص والخبرة العملية التي يتمتع بها المدقق، وتتأثر قدرة المدقق بحجم الشركة والشكل القانوني لها ونوع التدقيق، وان أتعاب التدقيق التي يطلبها المدقق تتأثر بتقييمه مخاطر التدقيق.

ومن توصيات الدراسة، ضرورة التزام المدقق الداخلي بمعايير الأداء والسمات الخاصة بالتدقيق الداخلي، ويجب أن يتمتع المدقق الداخلي بدرجة كافية من الاستقلالية والموضوعية في عملية التدقيق الداخلي.

4- دراسة (William, 2003)، بعنوان

(Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور وظيفة التدقيق الداخلي في أضافة قيمة للمشروع من خلال تأكيدها على عملية التقييم الذاتي للمخاطر وأكدت الدراسة على أن توفير فريق من الأشخاص يركزون على التقييم الذاتي للمخاطر وزيادة الوعي بتأثير الموظفين في تحقيق الأهداف المرسومة للمشروع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن نتائج الدراسة، أن نظام الرقابة الداخلي القوي يتطلب تحليل جميع المخاطر المرتبطة بأنشطة المشروع، وأن نظام الرقابة الداخلية يتأثر بمنهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر، وعند التخطيط للرقابة على المخاطر يجب أن يتم تقييم مستوى كل خطر ويحدد الرقابات المناسبة لتخفيف المخاطر وتحديد مستوى الخبرة المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة.

ومن توصيات الدراسة، ضرورة الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي حيث أن وظيفة التدقيق الداخلي لها الأثر الكبير في تخفيض معدل المخاطر إلى ادنى حدودها من خلال تحليل التقارير الصادرة منه والتي تعطي القدرة على التنبؤ وقياس وتحليل المخاطر.

5- دراسة (مطر، ٢٠٠١م)، بعنوان "طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات : دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن "

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة المؤشرات التي يستخدمها مدققو الحسابات، والمحللون الماليون في الأردن وأهميتها في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، ومن ثَمَّ الوقوف على أوجه التشابه، ومجالات الاختلاف القائمة بين هاتين الفئتين، وذلك سواء من حيث طبيعة تلك المؤشرات، أو من حيث أهميتها النسبيَّة. ولغرض تحقيق أهداف الدِّراسة استخدم الباحث استبانة وزعت على عينة الدِّراسة المكَّونة من (٢٨) مدققاً، و(٣٥) محللاً مالياً.

وقد توصَّلت الدِّراسة إلى أنَّ الفئتين تتفقان، خلال الممارسة المهنيَّة، على الجمع بين المؤشرات الماليَّة، وغير الماليَّة، في بناء نموذج التنبؤ، لكنَّهما يختلفان في مجالين رئيسين، وهما:

١- في تحديد المتغيرات التي تقوم عليها عمليَّة التنبؤ بالفشل المالي للشركة، إذْ يعطي المدققون للمؤشرات الماليَّة الأفضليَّة على حساب المؤشرات غير الماليَّة، بينما يولي المحللون الماليون نظرة متوازنة نحو نوعي المؤشرات، ولو بأفضليَّة بسيطة للمؤشرات الماليَّة.

وجود فروق معنويَّة ذات دلالة إحصائيَّة بين نظرة الفئتين نحو النسب الماليَّة المستخدمة في بناء نموذج التنبؤ الخاص بكل منهما، إذ يعطي المدققون الأفضليَّة لنسب الربحيَّة، بينما يعطي المحللون الماليون الأفضليَّة لنسب الملاءة، والسيولة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

يلاحظ من الدراسات السابقة أن القاسم المشترك بينها هو المخاطر، ولكن كل دراسة أخذت مجال معين وعلاقته بالمخاطر، فدراسة عصفور أظهرت قدرة المدقق الخارجي على ادراك هذه المخاطر والعوامل المؤثرة في قدرته لاكتشاف مخاطر التدقيق، أما دراسة William، والجوهر والعقدة فقد ركزت على وظيفة المدقق الداخلي في إدارة المخاطر، وأما دراسة Page and Spire فتناولت إجراءات الرقابة الداخلية الموضوعة من قبل الإدارة ودورها في الإدارة الذاتية للمخاطر،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه فإن ما يميز هذه الدراسة أنها:

- حددت دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل أركان التحكم المؤسسي.
- التعرف على درجة استقلالية المدقق الداخلي في البنوك الفلسطينية.
- التعرف على مدى التعاون والتنسيق بين إدارة المخاطر وقسم التدقيق الداخلي في البنوك الفلسطينية في قطاع غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الاطار النظري

أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية

- المقدمة
- المبحث الأول: مفهوم ومعايير التدقيق الداخلي.
- المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في العمليات المصرفية.
- المبحث الثالث: إدارة المخاطر المصرفية.
- المبحث الرابع: إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

لقد ساهمت الأزمات والانهيارات والفضائح التي حدثت في الشركات الأمريكية مثل شركة Inron للطاقة، والتي تبعها انهيار شركة Anderson التي تمثل أكبر شركة تدقيق في العالم وذلك لثبوت تورطها بانهيار شركة Inron وغير ذلك من العوامل التي ساهمت كلها بدفع مفهوم جديد إلى الظهور وهو مفهوم حوكمة الشركات التي جاءت لتمثل الحل المناسب لمعالجة أسباب الانهيار وأزمة الثقة التي ترتبت عليه والتي طال تأثيرها أغلب التعاملات في الأسواق العالمية والتي كان من أهم مسبباتها الرئيسة هو التضليل وضعف مستوى التدقيق الداخلي مما أدى إلى فقدان الثقة في إدارات ومجالس إدارات الشركات والأنظمة الرقابية والمحاسبية المتبعة في تلك الشركات الأمر الذي أثر على مدى إقبال المستثمرين للاستثمار في تلك الشركات.

وبعد الفضائح والانهيارات المالية للوحدات الاقتصادية العالمية أصبح التدقيق الداخلي من الضرورات التي تشغل الهيئات العلمية في الوقت الحالي، إذ أوصت التقارير العلمية في جميع دول العالم على ضرورة الاهتمام بالدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في الشركات، وترتب على ذلك تضمين شروط القيد في العديد من البورصات العالمية ضرورة إنشاء قسم خاص للتدقيق الداخلي في الشركات التي تريد تسجيل أسهمها في تلك البورصات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

مفهوم ومعايير التدقيق الداخلي

2-1-0 تمهيد

لقد ظهر التدقيق الداخلي منذ حوالي ثلاثة عقود وبالتالي يعد حديثاً بالمقارنة مع التدقيق الخارجي، وقد لاقى قبولاً كبيراً في الدول المتقدمة، واقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء إن وجدت، ولكن مع تطور المصارف أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات، وبهذا أصبح التدقيق الداخلي أداة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا، وبموجب هذا التطور أصبح برنامج التدقيق الداخلي يتضمن تقويم نواحي النشاط الأخرى.

2-1-1 مفهوم التدقيق الداخلي

يتضح التطور الذي حصل للتدقيق الداخلي من خلال تعريفه خلال فترات زمنية متعاقبة، إذ أن التدقيق الداخلي بموجب التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخليين ينظر له على أنه: نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط Disciplined لتقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة (Douglas, 1999: 7).

بينما يشير التعريف القديم لمعهد المدققين الداخليين إلى أن التدقيق الداخلي: وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل الشركة، بهدف مساعدة أفراد الشركة على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة.

ويتضمن هذا التعريف أحد أهم أهداف التدقيق وهو توفير رقابة فعالة بكلفة معقولة Promoting effective control at reasonable cost (IFAC, 2001: 213).

ومن خلال لمس التطور الحاصل في الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي إذ أن وظيفة التدقيق الداخلي وفقاً للمفهوم القديم كانت تشمل الفحص Review و التقويم Evaluation (جمعة، 2011: 47).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بموجب المفهوم الحديث فإن التدقيق الداخلي يشتمل على وظيفتين وهما (جمعة، 2011: 47):

أ. خدمة التأكيد الموضوعي: هي فحص موضوعي للأدلة بغرض توفير تقويم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية، مثال ذلك العمليات المالية، الأداء، الالتزام بالسياسات واللوائح التنظيمية، وأمن نظام للمعلومات.

ب. الخدمات الاستشارية: وهي عمليات المشورة التي تقدم لوحدات تنظيمية داخل المنشأة أو خارجها، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك الشركات، والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها ومثال ذلك: المشورة، النصح، تصميم العمليات التدريب.

2-1-2 أهداف التدقيق الداخلي:

- زيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط استراتيجية الشركة وتوفير المعلومات التي تساعدها في تنفيذ تلك الاستراتيجية.
- تقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر.
- تقويم وتحسين فاعلية الرقابة.
- تقويم وتحسين فاعلية عمليات توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها.

وبصدد تطور التدقيق الداخلي، أصبح تطور الميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي عاملاً أساسياً في دعم توجيه أنشطة الشركات، وأصبحت وظيفة التدقيق الداخلي بتطورها تخدم أطرافاً يمارسون دوراً مهماً فيها وكذلك تضيف قيمة لهم عن طريق التأكد من رسم الأهداف الاستراتيجية للوحدات الاقتصادية بطريقة تحقيق مصالح جميع الأطراف وبأساليب نزيهة، ومن هذا المنظور يمكن القول إن التدقيق الداخلي يخدم مجموعتين هما (جمعة، 2011: 47):

- المسؤولون عن حوكمة الشركات من خلال فحص أساليب عملهم والتأكد من نزاهتهم.
- الخاضعون لحوكمة الشركات من خلال ضمان عمل المسؤولين عن حوكمة الشركات لصالحهم.

وانطلاقاً من كون التدقيق الداخلي أحد عوامل الإسناد لحوكمة الشركات وانعكاساً لتطور معايير التدقيق الداخلي على دور المدقق الداخلي، فقد تغير الدور التقليدي للمدقق الداخلي وتجاوز عملية تحديد مخاطر نظام الرقابة الداخلية ليصل إلى القيام بدور استشاري كبير لتطوير وتعديل مؤشرات تشغيل الأداء الرئيسة، وأصبح المدقق الداخلي مطالباً بأن يكون لديه عدد من المهارات الفنية لتساعده في فهم الخطط وأسس بناء البرامج وتؤهله للعمل على تقديم التوصيات اللازمة لخفض التكاليف مع المحافظة على نفس مستوى الجودة في الأداء (مخلوف، 2007: 69).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد ذكر كل من Ratliff and Reding إلى أن المدققين الداخليين في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يكونوا على استعداد لتدقيق أي شيء تقريباً، بما في ذلك العمليات التشغيلية ونظم الرقابة والأداء ونظم المعلومات والبيانات المالية والغش والتلاعب والتقارير البيئية وتقارير الأداء والجودة (جمعة، 2011: 58).

2-1-3 التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي

أولاً: مكونات الرقابة الداخلية

تتكون الرقابة الداخلية من عدة مكونات كما نصت عليه The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO ,1992) وهى (Arens, 2012: 290):

- **البيئة الرقابية:** وهي تحدد مسار المنظمة وتؤثر على وعي موظفيها بالرقابة، وهي الأساس لجميع مكونات الرقابة الداخلية الأخرى وتوفر النظام والهيكل.
- **تقدير المخاطر**: وهو تحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المنشأة، وتكون أساساً لتحديد الكيفية التي يجب أن تدار بها المخاطر.
- **الأنشطة الرقابية:** وهي سياسات وإجراءات للتأكد من تنفيذ سياسات الإدارة.
- **المعلومات والاتصال:** وهي تحديد والحصول على المعلومات وتبادلها بالشكل والقت الذي يساعد الأفراد للقيام بمسؤولياتهم.

ثانياً: أهداف نظام الرقابة الداخلي

يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق أهداف متعددة وبالتالي فإن نظام الرقابة الداخلية السليم يجب أن يراعي التالي:

أ- حماية أصول المنشأة من الضياع والغش والسرقة:

يعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف التي تتوجب على الرقابة الداخلية القيام بها حيث إن أصحاب المشروع قاموا بالتنازل عن جزء من صلاحياتهم لصالح الإدارة وحيث إنهم كانوا هم بأنفسهم من يقوم بهذا الهدف أصبح لزاماً على الرقابة الداخلية أن تقوم به نيابة عنهم، وبالتالي فإن الرقابة الداخلية تهدف إلى المحافظة على الأصول في الاستخدام أو التصرف غير المصرح به قد تشمل إجراءات تتعلق بأهداف التقارير المالية والعمليات (مخلوف، 2007: 89).

ب- ضمان سلامة البيانات المحاسبية:

من المعروف أن من يتولى مهام الرقابة الداخلية في المنشآت العامة منها والخاصة أشخاص لهم الخبرة العلمية والعملية الكافية التي تؤهلهم لهذه المهمة بل أنهم يعتبروا المرجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأساس للمحاسبين الذين يقومون بالعمال اليومية من أجل إرشادهم إلى الأساليب التي تضمن حسن وسلامة البيانات المحاسبية التي تعتبر المادة الأساسية والأولية للقوائم المالية التي تعكس نشاط المنشأة خلال الفترة وما حققته من أرباح أو خسائر (Spira, 2003: 635).

ت- حث المستخدمين على ضرورة التمسك بالسياسات الإدارية المطبقة:

حيث إن كافة الأعمال تقوم على أساس المستخدمين الذين ينسب إليهم النجاح أو الفشل وبالتالي من الضروري قيام الرقابة الداخلية بالعمل قدر المستطاع على حث المستخدمين بالالتزام بالسياسات الإدارية المطبقة وإفهامهم إياها وتدريبهم عليها كلما دعت الحاجة لذلك (مخلوف، 2007: 89).

ثالثاً: العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية واتساع نطاقها في المصارف

أ- كبر حجم المصارف وتعدد عملياتها:

إن النمو الضخم في حجم المصارف وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والتفرع والنمو الطبيعي، جعل من الصعوبة بمكان الاعتماد على الاتصال الشخصي في إدارة المشروعات فأدى إلى الاعتماد على وسائل هي في صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية والموازنات وتقسيم العمل وغيرها (النونو، 2009: 38).

ب- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمصرف:

حيث انفصال أصحاب رؤوس الأموال عن الإدارة الفعلية لها بسبب كثرة عددهم وتباعدهم، ولذلك نراهم (ممثلين في الهيئة العامة للمساهمين) يسندون الإدارة إلي عدد منتخب منهم (مجلس الإدارة)، ومجلس الإدارة هذا لا يمكنه إدارة جميع أعمال المصرف بمفرده، لذلك يفوض السلطات والمسؤوليات إلى إدارات المصرف المختلفة، ومن أجل إخلاء مسئوليته أمام المساهمين يقوم مجلس الإدارة بتحقيق الرقابة الداخلية التي تؤدي إلى اطمئنان مجلس الإدارة إلى سلامة العمل بالشركة، ومن هنا جاء الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية ووضع الوسائل والإجراءات التي تكفل لمجلس الإدارة أهدافه الرقابية (Arens, 2012: 290).

ت- حاجة الإدارة إلي بيانات دورية دقيقة:

لابد لإدارة المصرف من الحصول على عدة تقارير دورية عن الأوجه المختلفة لنشاطه من أجل اتخاذ المناسب واللازم من القرارات لتصحيح الانحرافات ورسم سياسة الشركة في المستقبل، ومن هنا لابد من وجود نظم رقابية سليمة ومتينة تطمئن الإدارة إلى صحة تلك التقارير التي تقدم لها وتعتمد عليها في اتخاذ قراراته (Douglas, 1999: 7).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ث- حاجة الإدارة إلى حماية وصيانة أصول وأموال المصرف:

على الإدارة توفير نظام رقابة داخلي سليم حتى تخلي نفسها من المسؤولية المترتبة عليها في منع الأخطاء والغش أو تقليل احتمال ارتكابهما (النونو، 2009: 38).

ج- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلي بيانات دقيقة:

تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة حول المنشآت المختلفة العاملة وحول سبل استعمالها في التخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية والتسعير وحصر الكفاءات العلمية، فإذا ما طلبت هذه المعلومات من منشأة ما، عليها تحضيرها بسرعة ودقة، وهذا هو الأمر قد لا يتسنى لها ما لم يكن نظام الرقابة الداخلية المستعمل قوياً ومتماسكاً (مخلوف، 2007: 50).

خ- المراجعة الداخلية:

وجود قسم للمراجعة الداخلية يعتبر من العوامل التي تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية، والذي يساهم في تحديد نطاق الفحص وتوقيت عملية المراجعة الخارجية (Beck, 1998: 18).

د- التخطيط:

إن أهمية الرقابة الداخلية تتجلى بصورة خاصة في علاقتها بعملية التخطيط، حيث ترتبط الرقابة بكل الوظائف الإدارية الأخرى من تخطيط وتوجيه إلا أنها أكثر ارتباطاً بالتخطيط، فإذا كانت الرقابة في معناها الواسع تعني التحقق من أن التنفيذ يتم وفقاً للتخطيط، لذلك فإنه بدون وجود تخطيط لا يتصور وجود رقابة، حيث لا يمكن معرفة ما إذا كان ما نفذ فعلاً مطابقاً لما خطط، كما أنه بدون رقابة يصبح التخطيط لا معنى له إذ يتعذر الوقوف على انحرافات التنفيذ سواء كانت إيجابية أم سلبية عن المخطط ومداها، كما أن معظم أساليب الرقابة الإدارية هي في الأصل أساليب تخطيطية مثل الموازنات التخطيطية، أساليب الرقابة على المخزون...الخ (Mutchler, 2004: 236).

وباختصار فإن التخطيط يؤثر ويتأثر بالرقابة حيث إن أي خلل في التخطيط له آثاره العكسية على الرقابة، إذ هي التي تظهر عيوب التخطيط وتوجه الإدارة العليا للتصحيح والتطوير والعكس صحيح.

ذ- اتخاذ القرار:

حيث إن عملية اتخاذ القرار هي اختيار البديل الأفضل من بين عدة بدائل لذلك فإنها تحتاج إلى معلومات وبيانات صحيحة وموثوق بها بدرجة معقولة وبالتالي الوصول إلى قرارات فاعلة تحقق أهداف المؤسسة، وحيث إن الرقابة الداخلية هي الضابط الرئيسي لتوفير بيانات ومعلومات صحيحة وموثوق بها، لذلك فإن العملية الرقابية لا تكتمل إلا باتخاذ القرارات الرشيدة في المجالات المطلوبة أي باكتمال الدورة (Spira, 2003: 635).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: مسؤوليات المدقق الداخلي بالنسبة لنظام الرقابة الداخلي

بالنسبة لوظيفة المدقق الداخلي هناك العديد من المسؤوليات الموجودة فأهم المسؤوليات على عاتق المدقق الداخلي هي وضع للأهداف، وتجميع الأدلة الملائمة، ووضع التقرير، وكل هذا له الأثر الكبير في تقوية نظام الرقابة الداخلية ويمكن تفصيل هذه المسؤوليات بما يلي (Arens, 2012: 292):

أ- تطوير الأهداف العامة وبخاصة فيما يتصل بأي مهمة تدقيق يضطلعون بها.

ب- اختيار وتجميع (بواسطة منظومة متكاملة من إجراءات التدقيق) وتقويم أدلة التدقيق بما في ذلك استعمال الأساليب الإحصائية وغير الإحصائية في الاستدلال.

ت- رفع التقارير عن نتائج التدقيق في عدة صور ولعدة فئات مختلفة، ولتحمل تلك المسؤوليات ينبغي على المدقق اكتساب المهارات الآتية:

- مهارات التفكير الانتقادي والتحليلي.
- القدرة على فهم أي عملية تدقيق سواء كانت متصلة بالشركة أو الأفراد العاملين فيها أو النظام المتبع.
- المعرفة المعمقة بالمبادئ والمفاهيم والأساليب الجديدة للرقابة الداخلية.
- الالتزام بالأخلاقيات المهنية وقواعد السلوك المهني.
- التواصل مع تكنولوجيا التدقيق عبر عدد متنوع من أنواع تقارير التدقيق.

خامساً: العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي

إن تطبيق نظام رقابة قوي وفعال على أنظمة البنك يساهم في تزويد مجلس الإدارة بأداة للرقابة على فعالية أنظمة الرقابة، والذي يتطلب نشر الوعي العام والمعرفة عن أهمية وقيمة أنظمة الرقابة، ورفع مستوى الكفاءة في العمل من خلال التخلص من الإجراءات الرقابية عديمة الفائدة.

إضافة لذلك فان نظام الرقابة الداخلي يساعد الإدارة والمدققين في التعرف على النواحي ذات المخاطر المرتفعة ونقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية الذي يؤدي إلى منع الأخطاء وعمليات الاحتيال (جمعة، 2011: 183).

بالتالي فإن العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي علاقة مباشرة، حيث يسعى كلاً منهما لتحقيق ما هو مطلوب لتحقيق الأهداف، وبالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة الداخلية تتعلق بالمنشأة ككل، أو بأي من وحداتها التشغيلية أو بوظائف أعمالها، أما التدقيق الداخلي يهتم بفحص كفاءة وقوة نظام الرقابة الداخلي (Arens, 2012: 291) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1-4 تطور معايير التدقيق الداخلي

تتم أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات ثقافية وقانونية واقتصادية متباينة ويتم تنفيذها داخل شركات تتباين أهدافها وأحجامها وهياكلها التنظيمية، ومن خلال أشخاص مختلفين، وكل تلك الفروق والاختلافات قد تؤثر على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة، لذا فمن الضروري إخضاع معايير التدقيق الداخلي إلى عملية تقويم وتطوير مستمرة لتسهيل وضبط عمل المدققين الداخليين في ظل هذه المعايير (النونو، 2009: 65).

وكجزء من استجابة الأزمات المالية العالمية والمستجدات التي حصلت في الاقتصاد العالمي وكعلاج لها في تطوير دور التدقيق الداخلي والوظائف التي يؤديها، ويتم تسهيل تحقيق هذا الأمر من خلال تطوير معايير التدقيق الداخلي، وتنفيذاً لهذا الأمر أصدر معهد المدققين الداخليين معايير حديثة لمواكبة المستجدات الاقتصادية إذ أصدرت معايير التدقيق الحديثة في مجموعتين وكما يأتي:

- **معايير الصفات Trail Standards**

وهي عبارة عن مجموعة مكونة من أربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين

والتي تتناول سمات وخصائص الشركات والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي فيها وهي كما يأتي (جمعة، 2011: 50):

أ- معيار رقم 1000 الغرض من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين بأنشطة التدقيق الداخلي والغرض من السلطات الممنوحة لهم ووجوب تدوينها رسمياً في لائحة التدقيق الداخلي التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة في الشركة.

ب- معيار رقم 1100 الاستقلالية بالنسبة لأنشطة التدقيق الداخلي والموضوعية في أداء هذه الأنشطة والموضوعية في إبداء الرأي النهائي للمدققين الداخليين.

ت- معيار 1200 الكفاءة في أداء المدقق الداخلي لأنشطة التدقيق الداخلي وبذل العناية المهنية اللازمة في تأديتها.

ث- معيار 1300 جودة التدقيق الداخلي وخضوعه لعمليات التقويم.

- **معايير الأداء Performance Standards**

وهي عبارة عن سبعة معايير رئيسة صادرة من معهد المدققين الداخليين والتي تصف أنشطة التدقيق الداخلي، والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة وهي(جمعة، 2011: 50):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- معيار رقم 2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي والتي تقع مسؤولية مراقبتها على مدير قسم التدقيق في الشركة وينبغي أن تتميز هذه الإدارة بالكفاءة والفاعلية لتمكين التدقيق الداخلي من خلق قيمة إضافية للشركة.

ب- معيار رقم 2100 طبيعة عمل التدقيق الداخلي، إذ يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقوم بالتقويم وبالمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة وحوكمة الشركات.

ت- معيار رقم 2200 تخطيط مهمة العمل.

ث- معيار رقم 2300 أداء مهمة العمل، إذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بتحديد وتحليل وتقويم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يتولون القيام بها.

ج- معيار رقم 2400 توصيل النتائج إذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بإيصال نتائج العمل التدقيقي بالوقت والطريقة المناسبين.

ح- معيار رقم 2500 متابعة التقدم وهذه المهمة تقع على مدير قسم التدقيق الداخلي الذي ينبغي أن يكون حريصا على أن يؤسس نظام للعمل ويتولى مسؤولية الحفاظ عليه ومراقبته وإيصال النتائج للإدارة.

خ- معيار رقم 2600 قبول الإدارة للمخاطر، بما أن تقويم وتحسين إدارة المخاطر أصبحت ضمن نشاط عمل التدقيق الداخلي بموجب المعيار 2120 ينبغي على مدير قسم التدقيق في الشركة التأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر وإذا أحس أنه أعلى من المستوى الذي يمكن للشركة أن تتحمله، عليه أن يناقش الموضوع مع الإدارة العليا وإذا لم يتم حله يتم رفعه لمجلس الإدارة للتوصل إلى الحل المناسب.

والمعيار رقم 2130 المتفرع من المعيار رقم 2100 من المجموعة الثانية يختص بحوكمة الشركات، ويشير إلى أنه ينبغي أن يساهم نشاط التدقيق الداخلي في عمليات حوكمة الشركات بواسطة إسهامه في تقويم وتحسين عملية الحوكمة من خلال ما يأتي:

أ- التحقق من وضع القيم والأهداف وتحقيقها بحيث تكون الإدارات مهيئة وقادرة على الإفصاح عن إن نشاطاتها وأفعالها وقراراتها مطابقة للأهداف المحددة والمتفق عليها.

ب- مراقبة عملية إنجاز الأهداف من خلال:

- تقويم نوعية الأداء المنفذ على مستوى المسؤوليات التي كلف العاملون القيام به تقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات الشركة وتطويرها.
- رفع الكفاية الإنتاجية عن طريق التدريب باقتراح اللازم منها.
- التحقق من المساءلة إذ تكون الأفعال والقرارات واتخاذها قابلة للفحص عن طريق التدقيق الداخلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التحقق من الحفاظ على قيم الشركة عن طريق تحديد المناطق أو العمليات والبرامج التي يجب مراجعتها و تقويمها أثناء التدقيق.

2-1-5 لجان التدقيق Audit Committee

وعند الحديث عن التدقيق الداخلي وتطوره للعمل كأحد وسائل الدعم والأسناد لحوكمة الشركات عندها ينبغي التطرق إلى لجان التدقيق Audit Committee التي تلعب دوراً مهماً في حوكمة الشركات، ويمكن تصوير لجنة التدقيق على أنها: لجنة منبثقة من مجلس الإدارة، تتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة ويفضل أن تكون لديهم خبرات مالية ومحاسبية أو على الأقل البعض منهم، وتعد لجنة التدقيق من ركائز حوكمة الشركات، وهناك أراء عديدة تربط نجاح حوكمة الشركات بنجاح لجان التدقيق في أداء عملها بشكل سليم في الشركات، وإن أي فشل سواء في دور أو عضوية أو كفاءة أو التزام لجنة التدقيق يؤدي إلى أحداث فجوة في تطبيق حوكمة الشركات وصعوبة الحصول على نتائج سليمة عند تطبيقه، كما أن إنشاء لجان التدقيق في الشركات أدى إلى العديد من المنافع لقسم التدقيق داخل الشركة وبخاصة للتدقيق الداخلي، فلجنة التدقيق تقوم باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير احتياجات هذا القسم والاجتماع المستمر مع القائمين بالتدقيق الداخلي لحل المشاكل التي قد تنشأ بين المدققين الداخليين ومجلس الإدارة أو الإدارة بكل مستوياتها. (Moller, 2004: 63)

إن العلاقة بين لجان التدقيق والتدقيق الداخلي تكاملية، والتأكيد على أهمية لجان التدقيق في زيادة فاعلية التدقيق الداخلي من خلال زيادة فاعلية المدققين الداخليين وتدعيم استقلاليتهم، ومن ناحية أخرى فإن وجود لجان التدقيق سوف يمكن المدققين الداخليين من زيادة تفاعلهم مع المدقق الخارجي باعتبار أن أحد مسؤوليات لجنة التدقيق هو التنسيق وزيادة الاتصال بين المدقق الخارجي والمدققين الداخليين بالشكل الذي يساعد كلا الطرفين بالوفاء بالتزاماته ومسؤولياته وزيادة إمكانية الاعتماد على المعلومات والتقارير المالية والتي ينتجها النظام المحاسبي في الشركة (سليمان، 2006: 147).

ويتلخص عمل لجان التدقيق بشكل رئيسي في الإشراف الفعال على عملية إعداد التقارير المالية وإظهار هذه التقارير بجودة وكفاية عالية، وكذلك العمل على حماية حقوق حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين، ومن الواضح أنه لكي تكون لجان التدقيق فعالة في إشرافها على عملية إعداد التقارير المالية فإنها لا يمكن أن تعمل من فراغ، ونظراً لأن هذه اللجان تعتمد على المعلومات التي تُقدم إليها من الإدارة المالية العليا وموظفي التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين للقيام بمسؤولياتها لذا فمن المهم أن تقوم هذه اللجنة بخلق حوار مفتوح وحر وصريح ومنتظم مع كل من أولئك المشاركين مع هذه اللجان في العمل، وفي الواقع فإن المحاسبة المالية وعملية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إعداد التقارير المالية ذات الجودة العالية التي تمثل الهدف النهائي للعملية لا يمكن أن تُنتج إلا من خلال الاتصالات الفعالة بين أولئك المشاركين فيها (سلطان، 2005: 213).

إن لجان التدقيق أصبحت حلقة الوصل بين التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة والتدقيق الخارجي، وكل ذلك يصب في تدعيم وإسناد حوكمة الشركات وضمان استمرار وسلامة تطبيقه، وأن التدقيق الداخلي أصبح يضطلع بمسؤولية واسعة تجاه الشركة نفسها وتجاه حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين في الشركة، بالإضافة إلى قيام التدقيق الداخلي بدور تقديم الخدمات الاستشارية للشركة ويسهم إسهاماً كبيراً في توفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات داخل الشركة وخارجها مما يؤدي بدوره إلى الاستخدام الفعال للموارد التنظيمية النادرة للشركة (Moller, 2004: 63).

ويتلخص دور لجان التدقيق في ادارة المخاطر أن للجنة المراجعة الحق في الدخول إلى جميع سجلات المنظمة ومعلوماتها وأفرادها كلما كان ذلك ضرورياً للوفاء بإلتزاماتها وفقاً للأهداف المتفق عليها، وتكون لجنة المراجعة قادرة على تجريب ووضع مجموعة من الأحكام المرجعية لتحقيقاتها وتلقي التقارير الناتجة في سرية حيث يكون التحقيق واقعاً في توازن مع الأهداف، ويكون للجنة الإتصال للحصول على المشورة القانونية حينما تحتاج لإتخاذ قرار يمكن ان يساعد اللجنة في التعرف على الجوانب القانونية لموضوع معين، كذلك يجب أن تضع لجنة المراجعة معايير واضحة لتقرير أدائها يعدها خبير وتعتمد من مجلس الإدارة، حينئذ يجب على اللجنة أن تعد تقريراً سنوياً عن مدى وفائها بالمعايير الموضوعة لتقييم أدائها، وقد ترغب اللجنة في أداء رقابة مبسطة وممارسة التقدير الذاتي للمخاطر لإعداد سجلها الخاص بالمخاطر وخطة العمل كجزء من ترتيباتها لإدارة المخاطر، وفي نفس الوقت يجب أن تقدم اللجنة عرض رسمي عن الإتجاهات الجارية في بيئة الأعمال التي تعمل فيها المنظمة وإستراتيجية الشركة والتغييرات الرئيسية ويكون هذا الأمر مرة على الأقل كل سنتين، وهي تحتاج إلى إثبات إن ما تضيفه من قيمة بالنسبة لترتيبات حوكمة الشركات بالمنظمة تفوق ما ينفق على اللجنة من تكاليف (حماد، 2005).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

التدقيق الداخلي في المصارف

2-2-0 تـمهيد

إن التدقيق الداخلي في البنوك تتلخص أهدافه في تقييم حقيقي للنظام ككل (المحاسبة، المالية، التنظيم، الخ ...) بقصد الكشف عن مواطن الضعف، التي تؤثر سلباً على عوائد البنوك.

إضافة إلى أن التدقيق الداخلي يقيس درجة الثقة التي يمكن منحها للعمليات المصرفية، ومن المعروف أن عامل الثقة بالنسبة للبنك يعتبر شرطاً ضرورياً لنجاحه، لذلك فإن احتفاظ البنوك بهيكلة سليمة وتنفيذ إجراءات التنظيم والمراقبة وكذلك احترام القواعد الوقائية، فكل ذلك، يسمح لها بمواجهة تغيرات المحيط والمخاطر الناتجة عنه، خاصة ان السوق الفلسطينية في مرحلة انتقالية للاقتصاد، الذي تسيره قواعد السوق والمنافسة والشفافية التامة.

وانطلاقاً من ذلك، سيتم عرض أهم نقطه في التدقيق لبرنامج المراجعة المصرفية، والمتمثلة في (مبادئ وعناصر التدقيق الداخلي)، التي تمثل أساس كل مهمة مراجعة، وتتمثل أهم عناصر التدقيق الداخلي في ثلاثة عناصر وهي (تقدير المخاطر البنكية، وإجراءات التدقيق الداخلي، وبرنامج التدقيق الداخلي).

2-2-1 تـقديــر الـمخاطـر المصرفية:

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل سير أنشطتها، وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن عوامل داخل أو خارج البنك، وبفعل التحولات المحيطه بالبنك، تظهر مشكلات وصعوبات في التكيف، الشيء الذي يُفسِّر تحمل البنوك دوماً للمخاطر في تنفيذ أنشطتها المختلفة (خليل، 2003 : 410)، وتبقى درجة هذه المخاطر وكذلك الإجراءات المتخذة للتخفيض منها، تعود أساساً إلى فعالية أنظمة المراقبة، التي توضع خصيصاً لمواجهة التغيرات والاختلالات التي قد تحصل (جمعه، 2011: 104).

أولاً: محددات النـشـاط المصرفي

أ.المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين المصارف، وقوانين البنك المركزي، وقوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس، في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلاً عن بعض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية، مثل جمعية المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية، وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص (زايده، 2006: 124).

ب.المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل البنك بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة، وتؤدى في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين ومن ناحية أخرى، تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيراً خلق فرص عمل.

ثانياً) المخاطر المصرفية

يعرف الخطر على أنه احتمال وقوع حدث مستقبلي يسبب، لمن وقع عليه، خسارة أو ضرر مادي أو معنوي، ولتفادي هذه المخاطر، تلجأ المؤسسات الاقتصادية، بغرض المواجهة والتحكم أكثر في المخاطر، إلى ما يسمى بعمليات تغطية المخاطر (ضمانات, تأمينات, الخ...)(البكري، 2005: 126).

ومن المعروف أنه لا يمكن محو المخاطر تماماً من الوجود المصرفي، غير أن إعداد نظام سليم وتحديد واضح للمخاطر المحيطة بالأنشطة المصرفية يساهم في التخفيض من حدة العمليات الخطيرة في البنوك (Allegrini, 2003: 195).

فلابد من التحكم في نظام المعلومات، بحيث يضمن التنفيذ الصحيح للعمليات ويعطي إمكانية تقدير المخاطر المتخذة فيها ولا شك أن وضع نظام يحمي البنوك من الانحرافات والأخطاء يستدعي تحمل تكاليف إضافية، وتجنيد وسائل مادية وبشرية متخصصة، بهدف ضمان حماية نسبية من المخاطر (الراوي، 2011: 14).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنظر للمحيط البنكي وكذلك طبيعة الأنشطة البنكية، فالمهام البنكية تتحمل مخاطر لا تعد ولا تحصى (مخاطر مالية، تنظيمية، تجارية، الخ...). وفيما يلي، يمكن أن الاشارة إلى أهم مخاطر القطاع المصرفي والتي سيتم شرحها فيما بعد .

1) مخاطر السداد
2) مخاطر فقدان السيولة
3) مخاطر تغيرات أسعار الفائدة
4) مخاطر الصرف
5) مخاطر السوق
6) مخاطر السرقة
7) المخاطر الإدارية و المحاسبية
8) المخاطر المعلوماتية

والحصيلة التي نصل إليها، وجود مخاطر عالية في عمل البنوك، غير أن ذلك لا يعني، بأي شكل من الأشكال، أنها تحقق أرباحاً أكثر كلما كان الخطر المتخذ أكبر، بل تحقق ذلك كلما ارتفعت درجة التحكم في هذا الخطر، بفضل التقدير والتحديد المسبق له (المدلل، 2007: 120).

وبناءً على ما سبق، فقد اتضح أن التحكم في المخاطر البنكية يستدعي من البنوك وضع نظام للتدقيق الداخلي، بحيث يلائم الأوضاع و يُراعي تنفيذ الإجراءات واحترام القوانين المعتمدة. وعلى أساس ذلك، يمكن تحديد التقنيات والوسائل المستعملة في التدقيق بغرض تنفيذ مهمة التدقيق.

2-2-2 إجراءات التدقيق الداخلي

لاشك أن التغيرات التي حصلت في المحيط الاقتصادي والمالي، في السنوات الأخيرة، أدت إلى ظهور عوامل جديدة تؤثر على القطاع المصرفي، كالتكنولوجيا، القوانين، المنافسة الحادة، تنوع المنتجات والوسائل المتطورة، فكلها تؤثر على عوائد المنشآت المالية(Arens, 2012: 209).

وعند التدقيق في مصدر هذا الضعف، غالباً ما يتضح أنه ناتج عن تراكم سوء التحكم في الالتزامات والمخاطر، واختلال نظام الرقابة الداخلية لهذه البنوك، فقد بين التدقيق أنه لا يوجد تحكم في المخاطر البنكية (تحديد وتخفيض المخاطر) إلا إذا لعبت أنظمة المراقبة للبنوك دورها كما ينبغي، وبالرغم من تعدد أنواع المراقبات المطبقة في البنوك مثل: لجنة مراقبة البنوك، مدراء الحسابات، المراجعة الداخلية، لكن يبقى هدفها هو ضمان تنفيذ صحيح لإجراءات المراقبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلية، بشكل يُؤمِّن للبنوك المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم (مخلوف،2007: 35).

وعلى ضوء ما تقدم، فإن دراسة نظام الرقابة الداخلية يعتبر خطوة أساسية قبل عملية التدقيق والمراجعة، ويمكن حصر إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك فيما يلي:

1) تحـديـد واضـح لأهداف الرقابة الداخلية

غالباً ما تحدد الأهداف العامة من قبل الإدارة العامة للبنك، التي توجد الوسائل المادية والبشرية لضمان السير الطبيعي للأجهزة التنفيذية، ورغم أن لكل منشأة مالية خصوصياتها وأهدافها الخاصة، غير أنها لا تنحرف كثيراً عن الأهداف العامة المشتركة، والتي تمنح للمراقبة الداخلية كل الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف التالية (Spira, 2003: 638):

- المحافظة على تأمين العمليات.
- رفع من فعالية ونوعية الخدمات.
- التأكد من احترام تحقيق الأهداف الموضوعة من الإدارة.

2) استـعمـال دلـيـل الإجـراءات

يعتبر دليل الإجراءات وسيلة فعالة للتحكم في العمليات والتنفيذ الصحيح لها، خاصة أن نشاط البنوك يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة، فلابد من توجيه الأفراد والمسؤولين إلى تنفيذ العمليات

المصرفية الأقل خطورة، غير أن في الواقع العملي، نصادف حالتين (Arens, 2012: 294):

- إما عدم وجود دليل خاص بالإجراءات التنفيذية، نتيجة عدم إدراك المسؤولين لفائدته.
- أو أن يكون الدليل موجود لكنه غير قابل للاستغلال، ويرجع ذلك لعدم ملاءمته (مضمون الدليل) للأوضاع أو لوجود تعقيدات تصعب على مُستخدميه فهمها.

ولضمان فعالية دليل الإجراءات لابد أن يتميز بما يلي (النونو، 2009: 77):

- الوضوح والشمولية في مضمونه.
- أن يكون تحت تصرف كل من يهمه الأمر.
- يتم تنفيذه بإحكام.
- إعادة النظر في مضمون الدليل بصفة مستمرة.

3) الفـصل بين الوظـائـف

إن من خصائص المراقبة الداخلية هي ضمان الفصل بين الوظائف والمهام غير المتجانسة، بمعنى آخر، الفصل بين كل من:

- مهام التصديق والتصريح التي غالباً ما يتكفل بها أشخاص معينة من الإدارة العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مهام خاصة بالتنفيذ للعمليات المصرفية: المحاسبة، الخزينة، الخ....
- مهام المراقبة والتدقيق لمجمل العمليات والإجراءات: وبما أن هذه الأخيرة متعددة، فلا يمكن ضمان فحصها باستمرار، لذلك تبقى أفضل وسيلة للتحكم هي المراقبة الذاتية.

غير أنه قد تتلاشى هذه الخاصية لدى البنوك التي تستدل بنظام آلي لتنفيذ عملياتها، فرغم أنه يتمتع بكفاءة عالية لمعالجة البيانات، إلا أنه يحول دون الفصل بين اختصاصات وظائف التصديق والتسجيل المحاسبي و الرقابة لها.

وعلى هذا فإن الأنظمة الآلية لابد أن تخضع للشروط التالية:

أ- ضرورة إدراج مفاتيح سرية للدخول في البرامج المعلوماتية، بحيث تُكشَف هذه المفاتيح للمسؤولين عن تنفيذ العملية.

ب- لابد أن تكون عملية التصديق في البرنامج الآلي كمرحلة ثانية، بحيث لا يتم المصادقة على العمليات المسجلة في النظام إلا بعد مراقبة دقيقة، من قبل شخص مؤهل، والتي من خلالها يتم التصديق نهائياً على العمليات المحققة.

4) الموضوعية في الحسابات

الحساب هو أداة ضرورية للمعاملات البنكية، لذلك فإن البنوك تسجل عدداً كبيراً جداً من أرقام الحسابات، التي من خلالها يتم تنفيذ كل العمليات المحاسبية والمالية، وعليه، من الضروري وجود نظام يبين ويفسر حقيقة هذه الحسابات، بشكل يجنب البنك تحمل المخاطر، التي غالباً ما نجدها في المنشآت البنكية، وهي (Arens, 2012: 372):

- قد يحتوي البنك على حسابات غير مبررة والتي يستدعي تحويلها مع مرور الزمن إلى ربح أو خسارة للبنك (حسب أرصدة هذه الحسابات).

وطبقاً لإجراءات الرقابة الداخلية، يتم الفصل بين مسؤوليات كل صنف من الحسابات حسب الأقسام المكونة للبنك، بحيث يتحمل كل قسم مسؤولية تبرير الموجودات والتحركات المسجلة في صنف حساباته، من جهة أخرى فإن عمليات التدقيق والفحص المستمران لخلية المراجعة الداخلية في البنك، يساعد على تفادي الأخطاء والقصور في العمليات المحاسبية والخاصة بكل أصناف الحسابات البنكية (Mutchler, 2004: 236).

5) مراجعة داخلية فعّالة

تضمن المراقبة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للبنك، فهي تعتبر المستوى الأول من المراقبة باعتبارها مندمجة في النظام السائد، حيث يضمن تطبيقها (مراقبة ذاتية) أو الإدارة (إجراءات الرقابة الداخلية)، غير أن مهنة البنوك تتحمل مخاطر عديدة لابد من التحكم فيها، عن طريق تحديد العمليات الأكثر عرضة للأخطار مثل تسجيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحسابات، الضمانات، القروض، الخ...، لذلك تحتاج البنوك إلى مستوى ثاني من المراقبة يتمثل في التدقيق الداخلي التي تتحقق من سلامة التنفيذ، فالتدقيق هو مراقبة المراقبة، بحيث تصادق على صحة ومصداقية المعلومات المستخدمة في البنوك، كما تضمن تطبيق القواعد والسياسات العامة للإدارة، وتسعى إلى تحقيق الفعالية، التي تعتبر عنصراً مُهماً جداً في عمل البنوك، إذ أن مخاطر عدم الفعالية قد تؤدي إلى شلل كلي في النظام (مخلوف، 2007: 40).

نتيجة لذلك فان المدقق الداخلي يجب أن يتميز بعدة أمور لتنفيذ مراجعة داخلية فعّالة وهي (Mutchler, 2004: 236):

أ- استقلالية وظيفة التدقيق داخل البنك، بحيث تنفصل كلياً عن الوظائف التي هي في صدد مراقبتها.

ب- شمولية التدقيق، بحيث يتضمن تصنيف العمليات حسب درجة المخاطرة فيها فلا تُقصى ملفات المدير ولا العمليات الخاصة بأفضل الزبائن من الفحص والمراقبة.

ت- مراعاة التنظيم الداخلي لمصلحة التدقيق، تحضير البرامج الدورية للتدخل والتأكد من استعمال أوراق العمل وإعداد التقارير بالمستوى وبالشكل المطابق للمعايير، مع متابعة مستمرة لتطبيق التوصيات والحلول المقترحة.

ث- اختيار مراجعين ذوي كفاءات تسمح بتنفيذ سليم لمهام التدقيق في البنوك، أي توفر المؤهلات التالية:

- مؤهلات في ميدان المراجعة والتدقيق.
- مؤهلات خاصة بالأنشطة البنكية.
- مؤهلات تسمح بالتحكم في المعلوماتية.

وبناءً على ما سبق، فالتدقيق الداخلي يساعد البنوك في تحديد المخاطر المحيطه والتحكم أكثر فيها.

غير أن هذه الأهمية، غالباً ما تستغني عنها البنوك التي لطالما اعتبرت المراجعة الداخلية نفقة إضافية، لكن التجربة العالمية، في هذا القطاع، بينت أن المراجعة الداخلية تعتبر استثماراً، فهي نفقة تجنب تحمل تكاليف مستقبلية قد تكون مكلفة (البكري، 2005: 127).

وانطلاقاً من هذا، فإن التدقيق، مع مرور الزمن، تتحول من تقييم يكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء، خاصة في تعاملات البنوك بأنظمة أو تجهيزات جديدة للاستغلال والتي غالباً ما تحتاج إلى إجراءات مراقبة خاصة تسمح بتفادي سوء التحكم في النظام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6) كفاءة نظام المعلومات ومراقبة الأداء :

تعرف مراقبة الأداء بأنها مجموعة من التقنيات والأنظمة هدفها تقدير وتحسين باستمرار النتائج المحققة، الشيء الذي يعطي للمراقبة الداخلية ضماناً مزدوجاً، وذلك من خلال (Arens, 2012: 372):

- تقدير النتائج: والذي يسمح للبنك بمعرفة أوضاعها عن طريق نظام معلومات خاص بالتسجيل. ومن خلال هذا النظام تكتشف المراقبة الداخلية الأخطاء والانحرافات ومصدر الفروق المسجلة بالنسبة للموازنات التقديرية.
- تحسين النتائج: فلابد أن يضمن النظام للبنوك الوسيلة التي تسمح البحث باستمرار عن تحقيق أكبر فعالية ممكنة وتحسين العوائد والكشف السريع لأخطاء التسجيل والتكيف مع المحيط وتغيراته.

7) مؤهلات و كفاءة الأفراد:

رغم وجود الأجهزة الآلية، فإن النشاط المصرفي يستند كثيراً على كفاءة الموظفين والأشخاص الذين يستخدمون هذه الأجهزة، إضافة لعمليات التسجيل اليومي، تقديم الخدمات، الاهتمام بطلبات الزبائن والسوق، خاصة عندما تكثر المنافسة ما بين البنوك، فكلها عوامل تؤثر على فعالية المراقبة الداخلية.

فلا داعي لإقامة كل أنظمة الرقابة إذا كان أفراد البنك غير مؤهلين لاستقبالها وتنفيذها، حيث أن أفضل مراقبة يحققها البنك هي عند وجود كفاءة ومصداقية لدى الموظفين (Allegrini, 2003: 195).

وفي الواقع، تبقى هذه الخصائص نادرة في الميدان، خاصة عندما يكثر تفويض المسؤوليات، بالإضافة إلى أنظمة المعلوماتية التي تستدعي مستوى عالي من الكفاءات، وغيرها من الأسباب التي تجعل من سياسة التوظيف مقياس هام لمواجهة هذا التحدي.

2-2-3 برنامج التدقيق المحاسبي

إن الاعتماد على المعلومات المحاسبية والمالية في البنوك يتوقف على مدى كفاءة أصحاب مهنة المحاسبة والمراجعة على حد سواء، ومن ثم، فإن كفاءة نظام المعلومات يعتمد بقدر كبير على كفاءة الوظيفة المحاسبية والمالية في البنوك (Spira, 2003: 640).

وبناءً على ذلك، فإن مثل هذه المعلومات تعتبر من أهم مصادر المعلومات على الإطلاق، فلابد من ضمان صحتها ومصداقيتها بحيث تعكس صورة حقيقة عن حالة البنك، حيث نبدأ بإلمام شامل لأنشطة البنك، التي هي قيد التدقيق، ويعتمد المدقق بدرجة كبيرة على نظام المراقبة الداخلية للتأكد وبمستوى معقول عن مصداقية أرصدة القوائم المالية وطبقاً للمبادئ المحاسبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتعارف عليها، ويعود هذا الاهتمام، بتقييم المراقبة الداخلية، إلى ارتفاع تكلفة إجراء الاختبارات الأساسية للتدقيق لكافة العمليات المالية المحققة في البنوك، فالتحديد المسبق لمواقع الخطر سيزيد من كفاءة تنفيذ المراجعة (المدلل، 2007: 114).

أولاً) الإجراءات الأولية للتدقيق

يقوم المدقق بدراسة النظام واستكمال المعطيات التي تؤثر على إصدار الحكم بخصوص الحالة المالية للبنك (Arens, 2012: 215):

- ⇐ جمع البيانات والمستندات الخاصة بالمنشأة المالية: القانون الأساسي، الهيكل التنظيمي، دليل حسابات البنك، الميزانيات والقوائم المالية لعدة سنوات، قرارات ومحاضر مجلس الإدارة والجمعيات العامة.
- ⇐ تقييم نظام الرقابة الداخلية وإبداء الرأي الأولي في مدى سلامة هذا النظام ودرجة التحكم فيه، وكذلك مدى كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية ونسبة اعتماد إدارة البنك عليها.
- ⇐ دراسة جميع الحوادث المالية التي مرت على البنك (أسبابها وعواقبها)، مع الإشارة إلى التدابير التي اتخذت لتفادي تكرار حدوثها.

هذا ولابد من المدقق أخذ بعين الاعتبار خصوصيات القوائم المالية للأنشطة البنكية، وتتمثل فيما يلي (المدلل، 2007: 114):

- تعتبر درجة السيولة ذات أهمية نسبية مرتفعة في الميزانيات البنكية.
- معطيات خارج الميزانية ذات أهمية نسبية.
- تداول وتعامل بقيم نسبية يقابلها حجم كبير من العمليات.
- تخضع البنوك لقواعد وتشريعات مميزة، يختص بها القطاع.
- طبيعة مختلفة للمنتجات، خاصة المتطورة منها.

إن المخاطر المصرفية تعتبر حاجزاً حقيقياً، مما يدفع المدقق إلى التوجه أكثر لتقييم درجة التحكم والسيطرة على هذه المخاطر، ويمكن توزيع المخاطر على أهم الأنشطة البنكية، وحسب درجة خطورتها، وبعد إلمام شامل لخصوصيات النظام المصرفي وكذلك المخاطر المحيطة به، يقوم المدقق بالاختبارات والفحوص المناسبة تبعاً لبرنامج المراجعة، وبصفة عامة يتأكد المدقق مما يلي:

- بيان ما إذا كانت حسابات البنك تحترم القوانين المعتمدة، وأن الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالي للبنك في آخر السنة المالية.
- التحقق من وجود الأصول وصحة الإيرادات والنفقات وكذلك الالتزامات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إعداد القوائم المالية يخضع للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي.
- تنفيذ سليم لإجراءات الجرد وتقييم الأصول دون إدخال أي تغيرات في طرق التقييم من سنة لأخرى.
- المخصصات التي كونها البنك كافية لمواجهة أي نقص متوقع في قيمة الأصول، مع وجود تغطية ملائمة للحقوق.
- فحص العقود والاتفاقيات المبرمة مع البنك، والتأكد من عدم مخالفتها للأحكام والقوانين المالية المتبعة.

2-2-4 ضوابط التدقيق الداخلي في المصارف الفلسطينية

لما كان التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي صمم لإضافة قيمة وتحسين أداء المصرف ومساعدته في إتمام أهدافه من خلال توفير أساليب نظامية ورقابية لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة على كافة أنشطة المصرف ،واستناداً لأحكام قانون المصارف الفلسطيني رقم (2) لسنة 2002 ونظراً لأهمية الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الأول، فإن على جميع المصارف إنشاء دائرة أو جهاز للتدقيق الداخلي ومراعاة ما يلي (المدهون، 2011: 25):

1) تشكيل دائرة التدقيق

أ- على مجلس إدارة كل مصرف محلي إنشاء دائرة تدقيق داخلي تكون مستقلة عن الإدارة التنفيذية وتتبع مجلس الإدارة مباشرة.

ب- تعيين مدير دائرة التدقيق الداخلي من قبل مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن المجلس شرط الحصول على موافقة خطية من قبل سلطة النقد.

ت- يعين باقي أفراد دائرة التدقيق من قبل لجنة المراجعة والتدقيق بتوصية من مدير دائرة التدقيق الداخلي.

2) الاستمرارية

يجب على مجلس الإدارة اتخاذ كافة التدابير اللازمة بحيث يعتمد المصرف بشكل مستمر على وظيفة التدقيق الداخلي تتلاءم مع طبيعة وحجم نشاطه وان تشمل هذه التدابير توفير الموارد والموظفين للقيام بمهام التدقيق الداخلي بما يحقق أهداف المصرف.

3) الاستقلالية

يجب على مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي من خلال ارتباطها المباشر مع المجلس أو اللجنة، ومن خلال التقارير المرفوعة إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجلس أو اللجنة، وخضوع وظيفة التدقيق الداخلي للرقابة من قبل لجنة المراجعة والتدقيق، والتأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح بين المدققين الداخليين والمصرف.

4) ميثاق التدقيق

ويتضمن الميثاق أهداف ومجال وظيفة التدقيق الداخلي وصلاحيات جهاز التدقيق الداخلي وعلاقتها بوظائف الرقابة الأخرى، على أن يتم اطلاع كافة موظفين المصرف على هذا الميثاق.

5) النزاهة

وهو قيام مجلس الإدارة بالتأكد من عدم تحيز دائرة التدقيق الداخلي والتأكد من قدرتها على تنفيذ مهامها بحرية وعدم وجود مصالح مضاربه مع المصرف واتباع سياسة التدوير.

6) المنافسة المهنية

قيام مجلس الإدارة بتطبيق سياسة تكفل توفير الحوافز والتدريب المستمر لكافة الموظفين في دائرة التدقيق الداخلي ورفع مستوى معرفة وخبرة المقتين الداخليين.

7) خضوع كافة أنشطة المصرف للتدقيق الداخلي

قيام مجلس الإدارة بإخضاع كافة أنشطة المصرف وفروعه للتدقيق الداخلي بحيث تكون دائرة التدقيق الداخلي قادرة على الوصول لأي سجل أو ملف أو معلومة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

إدارة المخاطر المصرفية

2-3-0تمهيد

إن التطورات المتسارعة على صعد تحرر الخدمات المالية وازدياد عملية التطوير في التكنولوجيا، تجعل نشاطات البنوك أكثر تنوعاً وتعقيداً وتعرضاً لكم هائل من المخاطر مما يميزها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية، فالتزايد في استخدام التكنولوجيا على سبيل المثال يجلب معه مخاطر محتملة مثل فشل أمن الأنظمة والاحتيال الخارجي، ...الخ, ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بشكل سليم.

أشارت الدراسة التي أجرتها Learning city إلى أنه أصبح هناك تركيزاً متزايداً على إدارة المخاطر بسبب الأزمة الاقتصادية، وأوضحت نتائج الدراسة أن ٦١% من الذين يعملون كمديرين لإدارات المخاطر بالشركات قالوا أنهم أصبحوا مطالبين أكثر من أي وقت مضى بتقديم تفسيرات تتعلق بمدى صحة التكنيكات التي يتبعونها في حالة الطوارئ، وذكرت الدراسة أن ٩٥% من المشتركين بها يشعرون أن إدارة المخاطر لاتزال تحتل نفس الأهمية، إن لم تكن أصبحت تحتل أهمية أكبر كجزء أساسي من مهام وظيفتهم.

2-3-1 مفهوم المخاطر

تعرف المخاطر المصرفية بأنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخططة أو تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين أي أن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المدققين الداخليين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع ولها القدرة في التأثير على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجياته بنجاح (william, 1995: 5).

وتعتبر إدارة المخاطر جزء أساس من التحكم المؤسسي والتي يمكن تعريفها بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها من أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية" بعبارة أخرى هي الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المشروع أو أصحاب المصالح فيه لتوفير رقابة على المخاطر التي يتعرض لها المشروع بعمله (حماد، 2007: 51).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-2 أنواع المخاطر

تقسم المخاطر التي تتعرض لها البنوك حسب متطلبات بازل II إلى ثلاثة أنواع هي (حماد، 2007: 51):

أولاً: مخاطر الائتمان (Credit Risk)

تنشأ عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف المتعامل Counter Party في الوفاء بالتزاماته ويرتبط بهذه المخاطر ما يسمى بمخاطر الدول، وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية.

وتتحقق المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية منها (المدهون، 2011: 31):

أ- العوامل الخارجية:

- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
- تغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.

ب- العوامل الداخلية:

- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
- عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة.
- ضعف سياسات التسعير.
- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

ثانياً: مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بمخاطر التعرض إلى الخسائر الناتجة عن عوامل السوق وتشمل المخاطر التالية:

1) مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk

تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة بما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم تناسق آجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول، وتتصاعد مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يتيح ما يلي (Arens, 2012: 260):

- الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول.
- تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يتوقف مقدار مخاطر أسعار الفائدة على مدى اختلاف أسعار الفائدة عن التوقعات التي بنيت عليها الفجوة ومدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب.

2) **مخاطر التسعير Price Risk**

- تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية.
- هناك عوامل خارجية وداخلية تؤثر في مخاطر التسعير وهي:

أ) تتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية وظروف الصناعة

ب) تتعلق العوامل الداخلية بالوحدة الاقتصادية نفسها وهي تنقسم إلى ما يلي:

(الهيكل التمويلي للوحدة الاقتصادية، نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية، خصائص الوحدة الاقتصادية، تشغيل الوحدة الاقتصادية).

3) **مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risk**

تنشأ مخاطر أسعار الصرف عن وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية سواء بالنسبة لكل عملة على حدة أو بالنسبة إجمالي مركز العملات، وعن التحركات غير المواتية في أسعار الصرف، ويشمل المركز المفتوح العمليات الفورية Spot Transaction والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية (Holyiwell, 1998: 293).

4) **مخاطر السيولة Liquidity Risk**

تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب، وتظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة

وتتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما (المدهون، 2011: 31):

- الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات من السيولة
- السعر المعروض لتوفير السيولة.

وتتحقق مخاطر السيولة لعوامل خارجية وداخلية كما يلي:

- تتمثل العوامل الداخلية في:

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متقاربة مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تتمثل العوامل الخارجية في
  - الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من التعثر.
  - الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال.

ثالثاً: مخاطر التشغيل:

احتمالية الخسارة التي قد تنشأ عن فشل أو عدم كفاية كل من (المدهون، 2011: 32):

- العمليات الداخلية.
- العاملين (غش، اختلاس، سرقة)
- الأنظمة.
- أحداث خارجية.

3-3-2 مفهـوم إدارة المخاطـر

تمثل إدارة المخاطر مختلف الأعمال التي تقوم بها الإدارة للحد من بعض الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر، بالرغم من أن معظم الطرق المتبعة للحد من الآثار السلبية للمخاطر تتعلق بوضع إجراءات رقابة إضافية إلا أنه من الممكن استخدام طرق متاحة أخرى منها التنويع أو مشاركة آثار هذه المخاطر مع جهات أخرى بواسطة العقود، الكفالات، الضمانات والتأمين، ومن المحتمل أن تقرر الإدارة قبول مستوى معين من المخاطر(لا تتخذ أية إجراءات للحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر)، لكي نتمكن من إدارة المخاطر بفعالية على الإدارة التعرف على هذه المخاطر وترتيبها وفقاً للأولوية وذلك لكي تحدد مستوى المخاطر الذي ستقبل به لتعظيم النتائج عند مستوى معين من المخاطر(حماد، 2007: 51).

وإن القيام بإدارة المخاطر المالية أصبح ضرورياً لاستمرار الشركة في ظل المنافسة العالمية المعاصرة، وأن إدارة المخاطر المالية بالمنشأة تسعى إلى ثلاثة أهداف رئيسة هي (Finard, 1996: 73):

- ♦ الوقاية من الخسائر Prevent Negative Earnings
- ♦ تعظيم درجة الاستقرار في الأرباح Maximize Earnings stability
- ♦ تدنية تكلفة إدارة الخسائر المالية المحتملة Minimize the Cost of Managing Financial Exposures

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-3-2 الأسباب التي جعلت المصارف أكثر عرضة للمخاطر التشغيلية

- نمو التجارة الإلكترونية يجلب معه مخاطر محتملة (مثل الاحتيال الخارجي ومشكلات أمن الأنظمة).
- ازدياد عمليات الدمج والانفصال بين البنوك.
- ظهور عدد من البنوك التي توفر خدمات على أساس واسع ومتنوع جداً يوجب الحاجة إلى الصيانة المتواصلة لأنظمة الدعم والضبط الداخلي.
- زيادة الاعتماد على الجهات الخارجية في القيام بأعمال داخلية للبنك مثل أنظمة التسوية والمقاصة قد يبرز بعض المخاطر الأخرى المهمة أمام البنوك.
- الأحداث التي ينتج عنها خسائر كبيرة للبنوك.

أ- عمليات الاحتيال الداخلي، ومن أمثلتها:

- تعمد ذكر بيانات غير صحيحة في التقارير المالية.
- السرقة من قبل الموظفين
- التعاملات غير السليمة باستخدام حسابات الموظفين.

ب- عمليات الاحتيال الخارجي، ومن أمثلتها: (المدلل، 2007: 124)

- السرقة والتزوير والتزييف والضرر الناتج عن القرصنة على أجهزة الحاسوب.
- الممارسات غير السليمة المرتبطة بالعمالة وظروف العمل غير الآمنة، والتي قد ينتج عنها مدفوعات أو أضرار شخصية.

ت- الفشل غير المتعمد أو الإهمال غير المقصود بالنسبة لمقابلة التزام مهني خاص بعملاء محددين، أو بسبب طبيعة أو تصميم منتج معين، ومن الأمثلة على ذلك:

- إفشاء معلومات سرية خاصة بالعملاء.
- القيام بإجراء معاملات غير سليمة على حسابات البنوك.
- القيام بعمليات غسل أموال.
- تقديم خدمات أو منتجات مصرفية غير مسموح بها قانوناً.

ث- إلحاق الضرر بالأصول الثابتة بسبب كوارث طبيعية أو غيرها من الأحداث مثل الهزات الأرضية والحرائق والفيضانات وغيرها.

ج- الإخلال بواجبات العمل من قبل العاملين في البنك.

ح- عدم سلامة أنظمة البنك أو سوء تشغيلها، أو عدم كفاءة الاتصالات فيما بين النقاط المختلفة لفروع البنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خ- سوء تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات أو العلاقات مع الأطراف الخارجية. ومن أمثلة ذلك:

- أخطاء في إدخال البيانات.
- إخفاق في إدارة الضمانات.
- عمليات توثيق قانونية غير كاملة.

5-3-2 التقييم الذاتي للمخاطر

عملية تقييم جماعي من قبل موظفي البنك حسب مجال مسئوليتهم، للتعرف على مخاطر العمل ولتقييم إجراءات الرقابة، ولوضع خطط لتطوير الرقابة بإشراف وحدة إدارة المخاطر.

وتعرف أيضاً بأنها مجموعات من الموظفين ذوي الخبرة في إجراءات عمل الوحدات التي يعملون بها، يجتمعون مع أحد المنسقين لتحليل المخاطر وإجراءات الرقابة التي تؤثر على مقدرة الوحدة على تحقيق أهدافها وبالتالي تحديد خطوات العمل اللازمة، ويتم رفع تقارير دورية عن وضعية أنظمة الرقابة الداخلية لمجلس إدارة البنك (Arens, 2012: 266).

أهداف التقييم الذاتي

- ⇐ نقل مسؤولية وملكية تطوير، تقييم، صيانة ومراقبة إجراءات الرقابة للإدارة.
- ⇐ تشجيع العاملين على تطبيق الإجراءات الرقابية وتحديد المسؤولين عنها.
- ⇐ تزويد مجلس الإدارة بأداء للرقابة على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية (وفقاً لمتطلبات لجنة بازل 2).
- ⇐ زيادة مستوى الثقة لدى مجلس الإدارة والجهات الأخرى المهتمة بالوضع المالي للبنك، حول فعالية أنظمة الرقابة.
- ⇐ نشر الوعي العام والمعرفة عن أهمية وقيمة أنظمة الرقابة.
- ⇐ رفع مستوى الكفاءة في العمل من خلال التخلص من الإجراءات الرقابية عديمة الفائدة
- ⇐ مساعدة الإدارة والمدققين في التعرف على النواحي ذات المخاطر المرتفعة ونقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية وبما يؤدي إلى منع الأخطاء وعمليات الاحتيال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-3-2 أسس قياس المخاطر المصرفية

أولاً) أدوات قياس المخاطر المالية

يمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتعبير الكمي عن المستوى النسبي للخطر، ويمكن تصنيف تلك الأدوات في مجموعتين، هما مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية، ومجموعة المقاييس المالية.

1) الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية

وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام، أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير أخر، ومن أهم هذه الأدوات:

- **المدى:** Range

والذي يتمثل في الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير المالي موضع الاهتمام، ويمكن استخدام المدى كمؤشر للحكم على المستوي النسبي للخطر. وكلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الاهتمام.

- **التوزيعات الاحتمالية:** Probability distributions

وهي تقدم أداة كمية أكثر تفصيلاً من مقياس المدى، وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة. وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم، واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة، وبما يمكن من المفاضلة فيما بينها، وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعاً نحو الطرفين كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى الخطر (Damodran, 1999: 35) .

- **الانحراف المعياري:** Standard deviation

يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداماً كمؤشر للخطر الكلي المصاحب للمتغير المالي، وهو يقيس درجة تشتت قيم المتغير موضوع الدراسة حول القيمة المتوقعة له، وكلما زادت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

- **معامل الاختلاف:** Coefficient of variation

هو مقياس نسبى (أو معياري) لدرجة التشتت، حيث يربط بين الخطر (مقاساً بالانحراف المعياري) وبين العائد (مقاساً بالقيمة المتوقعة)، ولذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة وتفضيلاً عن الانحراف المعياري عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة ومختلفة فيما بينها من حيث العائد والخطر، إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد، و كلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **معامل بيتا:** Beta coefficient

وهو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر، (فمثلاً يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق، أو للتغيرات في أسعار الفائدة بالبنوك...)، ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر (الراوي، 2011 :56).

2) أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية

وهي تعتمد على قياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير، وبخاصة الدائنين، في الآجال المحددة لاستحقاقها، وتحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين (Watts, 1999:142).

ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمنشأة على مجموعة النسب والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية على الحالة المتوقعة للمنشأة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة لمنشأة، وبالتالي هوامش الربح أو مؤشرات التغطية لالتزامات المنشأة، ومن أهم النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد، ما يلي (Arens, 2012:230):

- نسبة المديونية.
- نسبة التداول.
- درجة الرافعة الكلية (مؤشر حساسية ربح السهم للتغير في المبيعات).
- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون.
- نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل.
- نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل.
- نسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول.

ثانياً) أولويات قياس المخاطر

*يتم قياس المخاطر وترتيبها وفقاً للأولوية كما يلي (Holyiwell, 1998: 293):

أ- حسب التعرض (Exposure) هو عبارة عن النتائج الملازمة لوقوع أحد المخاطر.

ب- نوع الأصول التي تتأثر بالمخاطر حسب درجة الأهمية: (الشهرة، النقد، المعلومات، المعرفة، وضع البنك قانوني، الأصول الملموسة)

ت- قيمة تأثير المخاطر The Impact of the Exposure

ث- احتمالية حدوث المخاطر. Probability of the Risk Exposure Occurring

- قليلة: في ظل عدم وجود إجراءات رقابية فانه من غير المحتمل أن تقع هذه المخاطر وأن يتعرض البنك لنتائجها، وبشكل عام وفي حال عدم وجود إجراءات رقابية للسيطرة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآثار السلبية لهذه المخاطر، فان معدل وقوع هذه المخاطر لا يزيد عن مرة واحدة في كل خمس سنوات.

- متوسطة: في حال عدم وجود إجراءات رقابية فانه من المحتمل أن تقع هذه المخاطر ولكن بشكل غير متكرر. وبشكل عام فإنه من الممكن أن تقع هذه المخاطر لبعض المرات في السنة الواحدة فقط.
- عالية: في حال عدم وجود إجراءات رقابية فان هذه المخاطر من المؤكد وقوعها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع

دور إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية

2-4-0 تمهيد

هناك دور مهم للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف، وزاد الاهتمام بهذا الدور بعد الأزمة المالية التي عصفت بالمصارف في عام 2008 فقد أجبرت الضغوط التنظيمية والاقتصادية المنظمات إلى زيادة الاهتمام بالمخاطر التي تتعرض لها ومتابعتها للتخفيف منها واتباع نهج أكثر شمولية لإدارتها، وللتدقيق الداخلي في المنشاة دور فعال لضمان الكفاءة والفاعلية في القطاع المالي فالتدقيق الداخلي يوفر بحكم تعريفه ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنشاة.

2-4-1 إجراءات جمع وتحليل الأخطاء التشغيلية

بناءً على متطلبات لجنة بازل (Basle Committee on Banking Supervision Internal Audit in Banks and the Supervisor, s Relationship with Auditors.August2001.PP4-8.) والتي تقضي بضرورة بناء قاعدة بيانات بكافة الأخطاء والخسائر التشغيلية التي تحدث في البنك بهدف تحليلها والحد من تكرار حدوثها مستقبلاً وذلك بتقييم ورفع كفاءة الإجراءات الرقابية المطبقة بالبنك، الأمر الذي يتوجب على كافة الجهات ضرورة إبلاغ دائرة المخاطر بالأخطاء والخسائر التشغيلية التي تحدث والمعالجات التي تم تبنيها (حماد، 2007: 53).

1) آلية جمع وبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية

يتعين على كل وحدة من وحدات البنك توثيق وكتابة كل خطأ يحدث معها لدائرة المخاطر سواء أدى أو لم يؤدي إلى خسائر، وكذلك يجب على الجهات التالية إبلاغ دائرة المخاطر عن أي أخطاء أو خسائر تشغيلية أبلغوا فيها وهي:

- الدائرة القانونية.
- دائرة التفتيش والتدقيق الداخلي.
- دائرة العمليات البنكية.
- دائرة الأنظمة الآلية.
- دائرة الموارد البشرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) نماذج من الخسائر التي قد تنشأ عن مخاطر التشغيل

مما يلي نماذج من الخسائر التي قد تنشأ عن مخاطر التشغيل (المدلل، 2007: 124):

- اختلاس
- رشوة
- سرقة البنك
- كوارث طبيعية
- احتيال (داخلي وخارجي)
- خطأ من أمين الصندوق
- تجاوز الصلاحيات في التداول بالعملات الأجنبية أو الأوراق المالية
- فشل في أنظمة التكنولوجيا. **Software–Hardware**
- استغلال ضعف أنظمة الأمن والحماية للبنك الخاصة بالتكنولوجيا.
- خسارة قضايا
- إهمال في تنفيذ المهام (نشاط غير ملائم مصرفياً، استشارات خاطئة، التحيز)
- خسائر ناشئة عن الحروب.
- خسارة أصول خاصة بالعملاء.
- تعطل أو خسارة أحد الأصول المالية للبنك نتيجة إهمال أو عدم إهمال.
- إعطاء معلومات سرية عن العملاء.
- خطأ محاسبي.
- فقدان وثائق مهمة أو تلفها.

3) تحليل البيانات

يتعين على دائرة مخاطر العمليات تحليل البيانات التاريخية للأخطاء والخسائر التشغيلية بهدف تحديد مؤشرات تمكن البنك من التنبؤ بمخاطر حصول خسائر مستقبلية، وهذه المؤشرات التي تسمى عادةً مؤشرات المخاطر الأساسية أو مؤشرات الإنذار المبكر، قد تعكس مصادر محتملة لمخاطر التشغيل مثل النمو السريع، إدخال خدمات جديدة، دوران العمالة، انقطاع في المعاملات، توقف الأنظمة وغيرها (حماد، 2007: 54).

- تزويد الإدارة العليا بنتائج التحليل بشكل منتظم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تقييم الإجراءات الرقابية المطبقة في البنك للحد من حدوث هذه الأخطاء والخسائر التشغيلية ورفع التوصيات اللازمة لرفع كفاءتها.
- من خلال البيانات التاريخية يمكن حساب ما يلي (Arens, 2012:223):

أ- احتمالية الحدث.

ب- الخسائر الناتجة عن حدوث الحدث

ت- الخسائر المتوقعة.

وحيث يجب أن يتم تقييم مخاطر أي خدمة جديدة ينوى البنك تقديمها من قبل دائرة مخاطر العمليات، للتعرف على مخاطر هذه الخدمة والإجراءات الرقابية الكفيلة بالحد من هذه المخاطر، ويتولى كل مدير وحدة مسؤولية إدارة المخاطر التشغيلية لوحدته من خلال التقييم المستمر والمصداقية في إجراء الفحوصات الرقابية التي تحد من المخاطر التشغيلية التي تم التعرف عليها، وكذلك ضرورة إبلاغ دائرة مخاطر العمليات عن أي مخاطر جديدة قد يتعرف عليها خلال العمل أو إجراءات رقابية يمكن إضافتها، قد تساعد في الحد من هذه المخاطر (حماد،2007: 53).

وبالنسبة للمخاطر التي من الممكن السيطرة عليها، للإدارة العليا فقط صلاحية فيما إذا كان ستقبل بهذه المخاطر أو أن تحدد الدرجة التي ترغب فيها بالسيطرة على هذه المخاطر من خلال إجراءات رقابية إضافية .وتتولى دائرة مخاطر العمليات توعية وتثقيف الموظفين بالمخاطر التشغيلية (William, 1995: 63).

كما يتعين على كل مدير وحدة، توثيق وإبلاغ كافة أنواع الأخطاء والخسائر التشغيلية التي تحدث بالوحدة لدائرة مخاطر العمليات، ويتم تقييم المخاطر والإجراءات الرقابية شهرياً من قبل مدراء الوحدات المختلفة، وتزويد دائرة مخاطر العمليات بنتائجها، ويتعين على دائرة التدقيق الداخلي، تكثيف زياراتها الميدانية للوحدات التي بيئتها الرقابية ضعيفة، ويتعين على مدير الوحدة التي بيئتها الرقابية ضعيفة، وضع خطة تصحيحية لمعالجة وتصويب البيئة الرقابية والارتقاء بها إلى مستوى أفضل ورفعها لدائرة مخاطر العمليات (المدهون، 2011: 39).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-4-2 مهام وواجبات دائرة مخاطر العمليات في المصارف الفلسطينية:

إن جميع البنوك في العالم يدركون أهمية وجود نهج واقعي لإدارة المخاطر المتزايدة عالمياً، الأمر الذي أعطى أهمية كبيرة لإدارة المخاطر للحفاظ على وجود البنك، ولقد نصت لجنة بازل على الوظائف التي يجب على إدارة المخاطر القيام بها وهي (حماد، 2007: 55):

أ- تصنيف أصول البنك القابلة للتعرض إلى المخاطر حسب الأهمية ومراجعة هذا التصنيف لأنواع الأصول لوضع تصنيف يتناسب ووجهة نظر الإدارة العليا بالنسبة لأهمية أصول البنك.

ب- التعرف على المخاطر في البنك كوحدة واحدة ومراجعتها والتأكد من إمكانية تغطية أية مخاطر جديدة أو طارئة ناتجة عن تقديم خدمات جديدة أو تغيير طبيعة عمل وحدة معينة أو تغيير قوانين ... الخ) وكذلك الإمكانية لإلغاء أية مخاطر تم إنهائها أو لا داعي لوجودها.

ت- إجراء مراجعة لمقدار التأثير (Impact) والاحتمالية لكل مخاطرة تم التعرف عليها في البنك وذلك نتيجة حدوث تغييرات وتحسينات في أعمال البنك وبالتالي تغيير الأسس والمعطيات التي تم وضع هذه النسب بناءً عليها، حيث من الممكن أن يجرى تخفيضها أو زيادتها أو تغيير المدى للتأثير.

ث- مراجعة نتائج فحوصات التقييم الذاتي لكل وحدة من وحدات البنك وتزويد الإدارة العليا بنتائج هذه المراجعة وكذلك مراجعة مدى ملائمة الإجراءات الرقابية العاملة و أية إجراءات رقابية تصحيحية مقترحة يمكن إضافتها لتقليل المخاطر في البنك .

ج- تتولى الدائرة الزيارات الدورية لكافة الوحدات بهدف مراجعة الفحوصات التي تقوم بها الوحدات والتأكد من مدى المصداقية في نتائج فحوصاتها.

ح- تقييم مخاطر أي خدمة جديدة ينوي البنك تقديمها بحيث يتم التعرف على مخاطر هذه الخدمة والإجراءات الرقابية الكفيلة بالحد من هذه المخاطر وعرضها على لجنة المخاطر لتقييمها ورفع التوصيات اللازمة للإدارة العليا.

خ- تزويد مجلس الإدارة والمدير العام بتقارير ربع سنوية عن وضع البيئة الرقابية للبنك ككل وعن تأثيرات المخاطر التي تم التعرف عليها وكذلك عن توزيع تأثير المخاطر على الأصول المختلفة للبنك حسب التصنيف المعتمد سابقاً.

د- تزويد مجلس الإدارة، المدير العام بتقارير عن أية مخاطر طارئة وجديدة، وتحليل لهذه المخاطر والاجتهاد بخصوص إضافتها إلى محفظة المخاطر أو إنها تم التعرف عليها سابقاً ضمن مخاطر البنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذ- الحصول من لجنة المخاطر على التقارير اللازمة والضرورية لكي يتم التعرف من خلالها على أية مخاطر وأية إجراءات رقابية، يجب إعادة النظر فيها ودراستها.

ر- مراجعة التأثيرات المختلفة للمخاطر والتغيرات التي قد تحصل لهذه المخاطر نتيجة تغير الظروف المحيطة والتأكد من وجود سيطرة عليها.

ز- العمل على والتأكد من إدامة وتطوير خطة الطوارئ بالتعاون مع الوحدات المختصة للتأكد من فاعلية هذه الخطة وجاهزيتها على مستوى البنك ككل وعلى مستوى كل وحدة على حدة.

س- تحليل ودراسة الاحتياجات التأمينية للبنك ودراسة جدوى التأمين على بعض النشاطات لتغطية مخاطرها وكذلك العمل على تعديل التغطيات الخاصة لتأمين بعض أوجه نشاط البنك.

3-4-2 مهام دائرة التدقيق الداخلي بالاعتماد على المخاطر

هناك دور مهم يقوم به المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشان فاعلية أنشطة إدارة المخاطر في البنك، والتأكيد على أن مخاطر الأعمال تدار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال (المدهون، 2011: 43).

أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها وهي (جمعه، 2011: 101):

- إعداد وتقييم الفحوصات الرقابية (compliance test) للوحدات.
- القيام بمراجعة مستقلة للأنظمة في الوحدات للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة وتعمل بالشكل الصحيح.
- تزويد دائرة مخاطر العمليات بنتائج فحوصاتها وأي ضعف أو نقص في هذه الإجراءات.
- تضمين تقرير التدقيق عن وحدات البنك المختلفة ملخصاً للبيئة الرقابية بالوحدة بالاعتماد على فحص النظام وكذلك معيار التقييم.
- تتولى الدائرة إعداد خطة التدقيق على مختلف وحدات البنك بالاعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم.
- التأكد من أن إدارة المخاطر التشغيلية للبنك تعمل بكفاءة عالية وتلبي المتطلبات العالمية والسلطات الرقابية بهذا الخصوص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هناك فوائد كثيرة ستجنيها دائرة التدقيق الداخلي من إدارة المخاطر التشغيلية وهي (حماد، 2007: 56):

أ- تغطية أوسع لأعمال البنك.

ب- فهم افضل للعمل.

ت- تركيز أعمال التدقيق على النواحي ذات الأهمية.

ث- تقليل الوقت اللازم للتعرف على وترتيب للأولوية.

ج- مراجعة إجراءات الرقابة في الوحدات لعدد مرات اكبر مقارنة بعدد مرات التدقيق وفقاً للطرق التقليدية.

ح- تخفيض تكلفة التدقيق.

خ- تسهيل عملية الاتفاق مع إدارة الوحدات على خطط العمل اللازمة مما يزيد من كفاءة تطبيق الخطط التصحيحية ويزيد من سرعة التطبيق.

2-4-4 التقييم وإعداد التقارير والإفصاح

أولاً: التقييم

إن عملية التقييم المستمرة والفعالة تتيح للبنك أن يفهم بشكل أوضح بنية مخاطره، وبالتالي تحديد الموارد المناسبة والفعالة لإدارة هذه المخاطر، وبما أن البنك اعتمد التقييم الذاتي كأداة لإدارة المخاطر وتقييم فعالية أنظمة الرقابة، فإن مدير الوحدة معني بشكل أساسي في تقييم مخاطره والضوابط الرقابية التي تحد من وقوع هذه المخاطر وكما يلي (حماد، 2007: 60):

- توفر دائرة مخاطر العمليات لكل مدير وحدة، مجموعة من الكشوفات التي تمكنه من مراجعة وتقييم كافة المخاطر التشغيلية الممكن أن تتعرض لها الوحدة وكذلك الإجراءات الرقابية التي تحد من هذه المخاطر في حالة حدوثها.
- يتولى مدير الوحدة شهرياً مراجعة المخاطر وفحص مجموعة من الإجراءات الرقابية حسب - Compliance test وجدول الفحوصات الذي يبين الإجراءات الرقابية المطلوب فحصها خلال الشهر.
- يتم تثبيت نتائج الفحوصات الشهرية على نموذج الفحص المعتمد وحسب الأسس التالية:

A	M	S	N
تعمل دائماً	تعمل معظم الأحيان	تعمل أحياناً	لا تعمل
وتعني 90% فما فوق	وتعني(89% - 70%)	وتعني(69% - 45%)	وتعني أقل من45%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تقوم الوحدة بإرسال نموذج نتائج الفحص لدائرة مخاطر العمليات وتحتفظ بنسخة منه في ملف إدارة المخاطر التشغيلية لديها، تتولى دائرة مخاطر العمليات ما يلي (حماد، 2007: 56):
  - أ- إدخال النتائج الشهرية للفحوصات الرقابية على نظام (CARE).
  - ب- تحليل نتائج الفحوصات الشهرية لمختلف الوحدات والتعرف على مقدار التغير في الفجوة الرقابية.
  - ت- مراجعة الإجراءات الرقابية التي لا تعمل أو تعمل في معظم الأحيان وأسباب ذلك
  - ث- القيام بزيارات ميدانية لمختلف الوحدات للتأكد من آلية إجراء الفحوصات حسب الأصول وتثقيف الموظفين في مخاطر التشغيل المختلفة.
- تتولى دائرة التدقيق الداخلي خلال زيارتها الميدانية لمختلف وحدات البنك، القيام بمراجعة آلية إدارة الوحدة للمخاطر التشغيلية ونتائج فحوصاتها الشهرية.

ثانياً: التقارير

تتولى دائرة مخاطر العمليات استخراج مجموعة من الكشوفات الدورية التي تعكس واقع البيئة الرقابية بكافة وحدات البنك ورفعها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر (المدهون، 2011: 46):

أ- توزيع مخاطر الوحدات على الأصول المختلفة.

ب- التوزيع النسبي لتأثير المخاطر على أصول البنك.

ت- الفجوات الرقابية.

ثالثاً: الإفصاح

على البنوك أن توفر إفصاحاً عاماً وكافياً من أجل إتاحة الفرصة أمام المستثمرين في السوق لتقييم أساليبها في مجال التشغيل، حيث أن ذلك قد يؤدي إلى انضباط أفضل في السوق وبالتالي إدارة أكثر فاعلية للمخاطر، ويجب أن تكون درجة الإفصاح تتناسب مع حجم عمليات البنك، وكذلك طلب السوق لهذه المعلومات، إلا أن مجال الإفصاح عن المخاطر التشغيلية لم يتم تحديده بعد، وذلك عائد بصفة رئيسة إلى كون البنوك لا تزال في مرحلة عملية تطوير تقنيات تقييمها لمخاطر التشغيل، هذا وتعتقد لجنة بازل أنه من الضروري قيام البنك بالإفصاح عن إطاره الخاص بإدارة مخاطر التشغيل على النحو الذي يسمح للمستثمرين والجهات الأخرى من تحديد ما إذا كان البنك يحدد ويقيم ويراقب ويتحكم بمخاطره التشغيلية بشكل فعال ومناسب(Hellson, 1999: 351).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من خلال ما سبق أن تطبيق نظام رقابة قوي وفعال على أنظمة البنك يساهم في تزويد مجلس الإدارة بأداة للرقابة على فعالية أنظمة الرقابة، والذي يتطلب نشر الوعي العام والمعرفة عن أهمية وقيمة أنظمة الرقابة، ورفع مستوى الكفاءة في العمل (من خلال التخلص من الإجراءات الرقابية عديمة الفائدة)، إضافة لذلك فان نظام الرقابة الداخلي يساعد الإدارة والمدققين في التعرف على النواحي ذات المخاطر المرتفعة ونقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية الذي يؤدي إلى منع الأخطاء وعمليات الاحتيال (جمعة، 2011: 183).

2-4-5 دور التشريعات الفلسطينية في تطور التدقيق الداخلي في البنوك:

نظراً للازمات الاقتصادية المتتالية، وضرورة الحفاظ على أصول البنوك واموال المودعين كان من الطبيعي أن تحدث تطورات تشريعية ومهنية ملموسة في القطاع المصرفي ككل، فمن جهة التشريعات فقد صدر قانون سلطة النقد عام 1997 وقانون المصارف عام 2002، كما تم استكمال الهياكل الإدارية لسلطة النقد والمصارف بالإضافة إلى البدء بالالتزام بالمعايير المصرفية الدولية بازل I) و (II والأخذ بمبادئ الحوكمة – الإدارة الرشيدة – وقد امتدت التشريعات والأنظمة إلى قطاع الصرافين والذي بلغ عددهم 250 صرافاً حصلوا على ترخيص رسمي من سلطة النقد، كما تم تنظيم أعمالهم وفقا لنظام وترخيص ورقابة مهنة الصرافة رقم 1 لعام 2008 المعدل، كما باتت المصارف والصرافين يخضعان لأحكام قانون غسل الأموال الصادر في 2007/10/25، وكان من الطبيعي أن يعكس هذا الانتشار الواسع للمصارف في المدن الفلسطينية نفسه على إجمالي الأصول والودائع والتسهيلات بما فيها حقوق المساهمين، ولما كان التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي صمم لإضافة قيمة وتحسين أداء المصرف ومساعدته في إتمام أهدافه من خلال توفير أساليب نظامية ورقابية لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة على كافة أنشطة المصرف ،واستناداً لأحكام قانون المصارف الفلسطيني رقم (2) لسنة 2002 ونظراً لأهمية الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الأول، فإن على جميع المصارف إنشاء دائرة أو جهاز للتدقيق الداخلي، نظراً لاعتبار التدقيق الداخلي اهم ركائز الحوكمة التي تنادي بها جميع الاتفاقيات الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الاطار العملي للدراسة

الطريقة والإجراءات

- ❖ منهجية الدراسة
- ❖ مجتمع وعينة الدراسة
- ❖ صدق وثبات الاستبانة
- ❖ المعالجات الإحصائية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد

نشأ الجهاز المصرفي الفلسطيني، كنظام مستقل بمكوناته المادية الملموسة على الأرض، قبل نحو عقدين من الزمن، إلا أن الانطلاقة الحقيقية والفعلية بدأت مع تأسيس سلطة النقد في كانون الاول /ك1994/1 ، وتكليفها رسمياً بإدارة شؤون النظام المصرفي، وقد تطورت مكوناته بشكل سريع وملاحظ، حيث ارتفع عدد المصارف إلى نحو «21» مصرفاً مع 181 فرعاً ومكتباً نقدياً منتشرة في الضفة والقطاع.

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة.

منهجية الدراسة

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتتبع الباحث خطاها، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية.

طرق جمع البيانات:

أولاً / المصادر الأولية: Primary Sources

اعتمد الباحث على نوعين من البيانات

1- البيانات الأولية.

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج (Statistical Package for Social Science ، SPSS) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2-البيانات الثانوية.Secondary Sources

وتمت مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة والدراسات السابقة والمراجع العربية والأجنبية والمجلات العلمية والمقالات والوثائق علي الشبكة العنكبوتية (الأنترنت)، أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدراسة أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وينوي الباحث من خلال اللجوء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة.

عينة مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أقسام التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، وقد تم استخدام طريقة المسح الشامل لجمع البيانات وتم توزيع الاستبانات على جميع أفراد مجتمع الدراسة البالغ حجمه 33، وتم استرداد 30 استبانة، وبعد تفحص الاستبانات لم يتم استبعاد أي منها نظراً لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 30 استبانة والجداول التالية تبين خصائص مجتمع الدراسة كما يلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الأول: البيانات الشخصية

1. العمر

يبين جدول رقم (1) أن 16.7% من مجتمع الدراسة بلغت أعمارهم "أقل من30 سنة" و 66.7% من مجتمع الدراسة بلغت أعمارهم "من30-40 سنة" و16.7% من مجتمع الدراسة بلغت أعمارهم "أكثر من40 سنة".

جدول رقم (1)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من30 سنة	5	16.7
من30-40 سنة	20	66.7
أكثر من40 سنة	5	16.7
المجموع	30	100.0

2. المؤهل العلمي

يبين جدول رقم (2) أن 86.7% من مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي "بكالوريوس" ، و 13.3% من مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي "ماجستير".

جدول رقم (2)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	26	86.7
ماجستير	4	13.3
دكتوراه	0	0.0
المجموع	30	100.0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. التخصص العلمي

يبين جدول رقم (3) أن 83.3% من مجتمع الدراسة تخصصهم العلمي "محاسبة"، و 10.0% من مجتمع الدراسة تخصصهم العلمي "علوم مالية ومصرفية"، و 6.7% من مجتمع الدراسة تخصصهم العلمي "إدارة أعمال".

جدول رقم (3)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	25	83.3
علوم مالية ومصرفية	3	10.0
إدارة أعمال	2	6.7
أخرى	0	0.0
المجموع	30	100.0

4. سنوات الخبرة

يبين جدول رقم (4) أن 30.0% من مجتمع الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم "5 سنوات فأقل"، و50.0% من مجتمع الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم "من 6-10 سنوات"، و13.3% من مجتمع الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم "من11–15 سنة" و 6.7% من مجتمع الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم "أكثر من 15 سنة".

جدول رقم (4)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	9	30.0
من 6-10 سنوات	15	50.0
من11-15 سنة	4	13.3
أكثر من 15 سنة	2	6.7
المجموع	30	100.0

5. المسمى الوظيفي

يبين جدول رقم (5) أن 73.3% من مجتمع الدراسة المسمى الوظيفي لهم "مدقق داخلي"، و13.3% من مجتمع الدراسة المسمى الوظيفي لهم "رئيس قسم التدقيق الداخلي"، و13.3% من مجتمع الدراسة المسمى الوظيفي لهم "مدير التدقيق الداخلي".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (5)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدقق داخلي	22	73.3
رئيس قسم التدقيق الداخلي	4	13.3
مدير التدقيق الداخلي	4	13.3
المجموع	30	100.0

6. الشهادات المهنية

يبين جدول رقم (6) أن 57.1% من مجتمع الدراسة حاصلين على شهادات مهنية مثل "شهادة محاسب قانوني CPA"، و23.8% من مجتمع الدراسة حاصلين على شهادات مهنية مثل " شهادة محاسب قانوني عربي ACPA"، و19.0% من مجتمع الدراسة حاصلين على شهادات مهنية مثل "شهادة محاسب إداري معتمد(UK)CMA".

جدول رقم (6)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الشهادات المهنية

الشهادات المهنية	التكرار	النسبة المئوية
شهادة محاسب قانوني CPA	12	57.1
شهادة مدقق داخلي معتمد CIA	0	0.0
شهادة محاسب قانوني عربيACPA	5	23.8
شهادة محاسب إداري معتمد(UK)CMA	4	19.0
أخرى	0	0.0
المجموع	21	100.0

7. عدد الدورات التي التحقت بها في مجال عملك

يبين جدول رقم (7) أن 40.0% من مجتمع الدراسة بلغ عدد الدورات التي التحقت بها في مجال عملهم "1-5 دورات"، 23.3 % من مجتمع الدراسة بلغ عدد الدورات التي التحقت بها في مجال عملهم " 6-10 دورات"، و 36.7% من مجتمع الدراسة بلغ عدد الدورات التي التحقت بها في مجال عملهم "11 دورة فأعلى".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (7)

عدد الدورات التي التحقت بها في مجال عملك

عدد الدورات التي التحقت بها في مجال عملك	التكرار	النسبة المئوية
١-٥ دورات	12	40.0
٦-١٠ دورات	7	23.3
١١ دورة فأعلى	11	36.7
المجموع	30	100.0

8. مجال الدورات التي التحقت بها:

يبين جدول رقم (8) أن 56.7% من مجتمع الدراسة مجال الدورات التي التحقوا بها هي "محاسبة"، و 30.0% من مجتمع الدراسة مجال الدورات التي التحقوا بها هي "تدقيق"، و6.7% من مجتمع الدراسة مجال الدورات التي التحقوا بها هي "حاسوب"، و6.7% من مجتمع الدراسة مجال الدورات التي التحقوا بها هي "مصارف".

جدول رقم (8)

مجال الدورات التي التحقت بها

مجال الدورات التي التحقت بها	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	17	56.7
تدقيق	9	30.0
حاسوب	2	6.7
مصارف	2	6.7
أخرى	0	0.0
المجموع	30	100.0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أداة الدراسة:

وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.
- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.
- توزيع الاستبانة على جميع إفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ولقد تم تقسيم الاستبانه إلى جزأين كما يلي:

➢ الجزء الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 8 فقرات

➢ الجزء الثاني: يناقش أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة وتم تقسيمه إلى ثلاث محاور كما يلي:

المحور الأول: يناقش العلاقة بين تطبيق معايير سمات التدقيق وهي (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية وتدوين خطة التدقيق وجودة التدقيق وخضوع التدقيق للتقييم) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية ويتكون من15 فقرة.

المحور الثاني: يناقش اختبار العلاقة بين تطبيق معايير الأداء وهي (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية، ويتكون من 14 فقرة.

المحور الثالث: يناقش اختبار العلاقة بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها ويتكون من 7 فقرة وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات حيث الدرجة "5" تعني موافق بدرجة عالية جداً والدرجة "1" تعني موافق بدرجة منخفضة جداً كما هو موضح بجدول رقم (9).

جدول رقم (9)

مقياس الإجابات

درجة الموافقة	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
الدرجة	5	4	3	2	1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صدق وثبات الاستبيان:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995: 429) كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001: 179) وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

❖ **صدق فقرات الاستبيان: تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.**

1) الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين)

تم عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (10) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء، ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة، وقد طلب الباحث من المحكمين من إبداء آرائهم في مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين)، إلى جانب مقياس ليكرت المستخدم في الاستبانة. وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الاستبانة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى، واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

2) صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغة حجمها30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: العلاقة بين تطبيق معايير سمات التدقيق وهي (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية وتدوين خطة التدقيق وجودة التدقيق وخضوع التدقيق للتقييم) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصرفية جدول رقم (10) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)،حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (10)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: العلاقة بين تطبيق معايير سمات التدقيق وإدارة المخاطر المصرفية

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يوجد تدخلات من قبل إدارة المصرف لتحديد نطاق عملي كمدقق أو توصيل النتائج إلى الإدارة العليا.	0.613	0.000
2	يقوم قسم التدقيق بمراجعة مستقلة للأنظمة الرقابة في الوحدات للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة.	0.552	0.002
3	يقوم قسم التدقيق بالتقييم والتحليل من خلال مستندات رسمية أو غير رسمية.	0.508	0.004
4	يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أداء عمله ويتجنب أي تعارض يمكن أن يؤثر على مصالح المصرف.	0.630	0.000
5	يتولى قسم التدقيق الداخلي التأكد من أن إدارة المخاطر التشغيلية تعمل بالكفاءة والفاعلية المطلوبة.	0.705	0.000
6	يتم تحديد طبيعة خدمات التدقيق الداخلي وأنشطته بشكل موثق.	0.674	0.000
7	قد يتخطى عمل المدقق الداخلي المهام التقليدية المنوطة به ويقوم بخدمات استشارية لخدمة العملاء.	0.768	0.000
8	يشترط فيمن يقوم بعملية التدقيق بأن يكون شخص مهني.	0.623	0.000
9	لدعم جودة أنشطة التدقيق الداخلي يجب أن يتم فحص الأداء من قبل المدقق الخارجي.	0.465	0.010
10	لدعم استقلالية أنشطة التدقيق الداخلي يجب أن يتم فحص الأداء من قبل لجنة التدقيق.	0.754	0.000
11	يتم تحديد الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الداخلي.	0.601	0.000
12	يرفع مدير التدقيق الداخلي تقريره عن التقييم الخارجي إلى مجلس الإدارة.	0.658	0.000
13	التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح أن أنشطتهم تمت وفقاً لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.	0.747	0.000
14	يتسم أداء المدقق الداخلي بالموضوعية، حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل أي طرف خارجي.	0.683	0.000
15	يتركز عمل المدقق الداخلي على الأخطاء المهمة التي يتم تحديدها بواسطة	0.620	0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	الإدارة		

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: العلاقة بين تطبيق معايير الأداء وهي (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية.

جدول رقم (11) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (11)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: العلاقة بين تطبيق معايير الأداء و إدارة المخاطر المصرفية.

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يتولى قسم التدقيق الداخلي إعداد خطة التدقيق سنوياً على مختلف وحدات المصرف بالاعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم.	0.621	0.000
2	يتم تعريف لجنة التدقيق بخطط أنشطة التدقيق الداخلي ومتطلبات التدقيق وأخذ الموافقة عليها.	0.704	0.000
3	يتم التأكد بشكل مستمر من توافر جميع الموارد البشرية والتقنية اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة.	0.775	0.000
4	يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.	0.765	0.000
5	يسهم نشاط التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.	0.681	0.000
6	يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم التعرض للمخاطر المتصلة بعمليات المصرف.	0.671	0.000
7	يساعد نشاط التدقيق الداخلي على ترسيخ آليات فعالة للرقابة.	0.733	0.000
8	يتأكد مدير التدقيق من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر.	0.702	0.000
9	يتم تسجيل وتطوير خطة لكل مهمة تحدد فيها الأهداف والوقت اللازم للعمل وتوزيع الموارد.	0.704	0.000
10	على المدقق الداخلي بناء نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية.	0.752	0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
11	يوجد إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال أوراق العمل.	0.614	0.000
12	يلتزم المدقق بتوصيل النتائج على نحو فوري إلى الجهة المعنية (مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق).	0.762	0.000
13	يتم توصيل نتائج التدقيق الداخلي من خلال التقارير التي تستخدم بها مختلف الوسائل (مستندات، جداول، رموز... إلخ).	0.534	0.002
14	إذا نشأ خلاف بين المدقق الداخلي والإدارة التنفيذية يقوم المدقق الداخلي برفع تقرير إلى لجنة التدقيق لحل النزاع	0.732	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: العلاقة بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها.

جدول رقم (12) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (12)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: العلاقة بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية لتحسين عمليات إدارة المخاطر.	0.588	0.001
2	يقوم نشاط التدقيق بتقييم احتمالات وقوع التزوير أو الاحتيال وكيفية مواجهه هذه الاحتمالات.	0.647	0.000
3	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات داخلية فعالة لقياس المخاطر التشغيلية، لتقييم مستوى كفاية رأس المال لدى البنك.	0.648	0.000
4	يتولى قسم التدقيق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة ينوي المصرف تقديمها، بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة والإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر.	0.411	0.024
5	يقوم قسم التدقيق الداخلي بتطوير خطة الطوارئ بالتعاون مع الوحدات	0.419	0.021

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	المختصة للتأكد من فاعلية هذه الخطة.		
6	يقوم المدقق الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من قبل الإدارة.	0.414	0.023
7	يوجد إدراك لدى المدقق الداخلي بأهمية المخاطر المصرفية ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.	0.765	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

- **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة**

جدول رقم (13) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.355

جدول رقم (13)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	العنوان	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	العلاقة بين تطبيق معايير سمات التدقيق وإدارة المخاطر المصرفية	0.799	0.000
الثاني	العلاقة بين تطبيق معايير الأداء و إدارة المخاطر المصرفية	0.892	0.000
الثالث	العلاقة بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها	0.665	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "29" تساوي 0.355

ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات (العساف، 1995: 43) وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-BrownCoefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (14) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (14)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	التجزئة النصفية			
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية
الأول	العلاقة بين تطبيق معايير سمات التدقيق وإدارة المخاطر المصرفية	15	0.7525	0.8588	0.000
الثاني	العلاقة بين تطبيق معايير الأداء و إدارة المخاطر المصرفية	14	0.6924	0.8182	0.000
الثالث	العلاقة بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها	7	0.7895	0.8824	0.000
	جميع المحاور	36	0.7758	0.8737	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "29" تساوي 0.355

2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (15) أن معاملات الثبات مرتفعة مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (15)

معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	العلاقة بين تطبيق معايير سمات التدقيق وإدارة المخاطر المصرفية.	15	0.8896
الثاني	العلاقة بين تطبيق معايير الأداء و إدارة المخاطر المصرفية.	14	0.8391
الثالث	العلاقة بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها.	7	0.9157
	جميع الفقرات	36	0.9057

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(StatisticalPackage for Social Science (SPSS وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

أ- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي (1 موافق بدرجة منخفضة ، 2 موافق بدرجة منخفضة ، 3 موافق بدرجة متوسطة ، 4 موافق بدرجة عالية ، 5 موافق بدرجة عالية جداً)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس(وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (16) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم (16)

الفترة	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5.0-4.20
درجة الموافقة	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
الوزن	5	4	3	2	1

ب- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

ت- المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي.

ث- تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحاً فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).

ج- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة

ح- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خ- معادلة سبيرمان براون للثبات

د- اختبار كولومجروف–سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S)

ذ- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3"

ر- اختبار t للفروق بين متوسطي عينتين مستقلتين

ز- تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث متوسطات فأكثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الاطار العملي

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

- اختبار التوزيع الطبيعي
- تحليل فقرات وفرضيات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (17) نتائج الاختبار حيث إن قيمة مستوى الدلالة لكل محور اكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

جدول رقم (17)

اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	العلاقة بين تطبيق معايير سمات التدقيق وإدارة المخاطر المصرفية	15	0.630	0.822
الثاني	العلاقة بين تطبيق معايير الأداء و إدارة المخاطر المصرفية	14	1.065	0.207
الثالث	العلاقة بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها	7	0.998	0.272
	جميع الفقرات	36	0.935	0.346

تحليل فقرات الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -2.05(أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60 %)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05

أولاً: تحليل فقرات المحور الأول: تطبيق معايير سمات التدقيق وهي (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية وتدوين خطة التدقيق وجودة التدقيق وخضوع التدقيق للتقييم) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وتأثيره في إدارة المخاطر المصرفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (18) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (تطبيق معايير سمات التدقيق وتأثيره في إدارة المخاطر المصرفية) مرتبة تنازلياً من الأكثر موافقة إلى الأقل موافقة على كل فقرة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

- في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي "80.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه" لدعم استقلالية أنشطة التدقيق الداخلي يجب أن يتم فحص الأداء من قبل لجنة التدقيق".
- في الفقرة رقم "13" بلغ الوزن النسبي "80.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن" التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح أن أنشطتهم تمت وفقاً لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي".
- في الفقرة رقم "14" بلغ الوزن النسبي "80.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "أداء المدقق الداخلي يتسم بالموضوعية، حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل أي طرف خارجي".
- في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "76.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يلتزم بالحياد والنزاهة عند أداء عمله ويتجنب أي تعارض يمكن أن يؤثر على مصالح المصرف".
- في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "76.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "قسم التدقيق يقوم بالتقييم والتحليل من خلال مستندات رسمية أو غير رسمية".
- في الفقرة رقم "5 "بلغ الوزن النسبي "76.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن" قسم التدقيق الداخلي يتولى التأكد من أن إدارة المخاطر التشغيلية تعمل بالكفاءة والفاعلية المطلوبة.
- في الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبي "76.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "لدعم جودة أنشطة التدقيق الداخلي يجب أن يتم فحص الأداء من قبل المدقق الخارجي".
- في الفقرة رقم "12 " بلغ الوزن النسبي "75.17%" و القيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن" مدير التدقيق الداخلي يرفع تقريره عن التقييم الخارجي إلى مجلس الإدارة".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- في الفقرة رقم "15 " بلغ الوزن النسبي "74.67%" و القيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن" عمل المدقق الداخلي يتركز على الأخطاء المهمة التي يتم تحديدها بواسطة الإدارة".
- في الفقرة رقم "11" بلغ الوزن النسبي "73.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه" يتم تحديد الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الداخلي".
- في الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي "71.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن" قسم التدقيق يقوم بمراجعة مستقلة للأنظمة الرقابة في الوحدات للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة".
- في الفقرة رقم " 6" بلغ الوزن النسبي "71.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.001" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه" يتم تحديد طبيعة خدمات التدقيق الداخلي وأنشطته بشكل موثق".
- في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "68.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.017" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه" يشترط فيمن يقوم بعملية التدقيق بأن يكون شخص مهني".
- في الفقرة رقم " 7" بلغ الوزن النسبي "59.33%" و القيمة الاحتمالية تساوي "0.845" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه" قد يتخطى عمل المدقق الداخلي المهام التقليدية المنوطة به ويقوم بخدمات استشارية لخدمة العملاء بشكل متوسط ".
- في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي " 56.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.312" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه "يوجد تدخلات من قبل إدارة المصرف لتحديد نطاق عملي كمدقق أو توصيل النتائج إلى الإدارة العليا بشكل متوسط".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (تطبيق معايير سمات التدقيق وتأثيره في إدارة المخاطر المصرفية) تساوي 3.65 ، و الوزن النسبي يساوي 73.01 % وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 6.817 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05 و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 والانحراف المعياري "0.522" مما يدل على أن تطبيق معايير سمات التدقيق وهي (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية وتدوين خطة التدقيق وجودة التدقيق وخضوع التدقيق للتقييم) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية يؤثر ايجاباً في إدارة المخاطر المصرفية، وبدرجة كبيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (18)

تحليل الفقرات المحور الأول (تطبيق معايير سمات التدقيق وتأثيره في إدارة المخاطر المصرفية)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف	الوزن النسبي	قيمة t	الاحتمال
1	يوجد تدخلات من قبل إدارة المصرف لتحديد نطاق عملي كمدقق أو توصيل النتائج إلى الإدارة العليا.	2.80	1.064	56.00	-1.030	0.312
2	يقوم قسم التدقيق بمراجعة مستقلة للأنظمة الرقابة في الوحدات للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة.	3.57	0.679	71.33	4.572	0.000
3	يقوم قسم التدقيق بالتقييم والتحليل من خلال مستندات رسمية أو غير رسمية.	3.80	0.714	76.00	6.134	0.000
4	يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أداء عمله ويتجنب أي تعارض يمكن أن يؤثر على مصالح المصرف.	3.83	1.053	76.67	4.334	0.000
5	يتولى قسم التدقيق الداخلي التأكد من أن إدارة المخاطر التشغيلية تعمل بالكفاءة والفاعلية المطلوبة.	3.80	0.887	76.00	4.942	0.000
6	يتم تحديد طبيعة خدمات التدقيق الداخلي وأنشطته بشكل موثق.	3.57	0.858	71.33	3.616	0.001
7	قد يتخطى عمل المدقق الداخلي المهام التقليدية المنوطة به ويقوم بخدمات استشارية لخدمة العملاء.	2.97	0.928	59.33	-0.197	0.845
8	يشترط فيمن يقوم بعملية التدقيق بأن يكون شخص مهني.	3.43	0.935	68.67	2.538	0.017
9	لدعم جودة أنشطة التدقيق الداخلي يجب أن يتم فحص الأداء من قبل المدقق الخارجي.	3.80	0.887	76.00	4.942	0.000
10	لدعم استقلالية أنشطة التدقيق الداخلي يجب أن يتم فحص الأداء من قبل لجنة التدقيق.	4.03	0.850	80.67	6.656	0.000
11	يتم تحديد الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الداخلي.	3.67	0.844	73.33	4.325	0.000
12	يرفع مدير التدقيق الداخلي تقريره عن التقييم الخارجي إلى مجلس الإدارة.	3.76	0.872	75.17	4.683	0.000
13	التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح أن أنشطتهم تمت وفقاً لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.	4.00	0.788	80.00	6.952	0.000
14	يتسم أداء المدقق الداخلي بالموضوعية ،حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل أي طرف خارجي.	4.00	0.830	80.00	6.595	0.000
15	يتركز عمل المدقق الداخلي على الأخطاء الهامة التي يتم تحديدها بواسطة الإدارة.	3.73	0.640	74.67	6.279	0.000
	جميع الفقرات	3.65	0.522	73.01	6.817	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "29" تساوي 2.05

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: تحليل فقرات المحور الثاني: تطبيق معايير الأداء وهي (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وأثره إدارة المخاطر المصرفية.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (19) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (تطبيق معايير الأداء تؤثر ايجابياً في إدارة المخاطر المصرفية) مرتبة تنازلياً من الأكثر موافقة إلى الأقل موافقة على كل فقرة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

- في الفقرة رقم "13" بلغ الوزن النسبي "84.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه" يتم توصيل نتائج التدقيق الداخلي من خلال التقارير التي تستخدم بها مختلف الوسائل (مستندات، جداول، رموز... إلخ)".
- في الفقرة رقم "12" بلغ الوزن النسبي "75.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق يلتزم بتوصيل النتائج على نحو فوري إلى الجهة المعنية (مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق)".
- في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي"74.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "على المدقق الداخلي بناء نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية".
- في الفقرة رقم "11" بلغ الوزن النسبي "74.67%"والقيمة الاحتمالية تساوي"0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "يوجد إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال أوراق العمل".
- في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "73.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن" قسم التدقيق الداخلي يتولى إعداد خطة التدقيق سنوياً على مختلف وحدات المصرف بالاعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم".
- في الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبي "72.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000"وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "يتم تسجيل وتطوير خطة لكل مهمة تحدد فيها الأهداف والوقت اللازم للعمل وتوزيع الموارد".
- في الفقرة رقم "14 " بلغ الوزن النسبي "72.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه" إذا نشأ خلاف بين المدقق الداخلي والإدارة التنفيذية يقوم المدقق الداخلي برفع تقرير إلى لجنة التدقيق لحل النزاع".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "72.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه" يتم تعريف لجنة التدقيق بخطط أنشطة التدقيق الداخلي ومتطلبات التدقيق وأخذ الموافقة عليها".
- في الفقرة رقم "8 " بلغ الوزن النسبي "70.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن" مدير التدقيق يتأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر".
- في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "68.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.008" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن" نشاط التدقيق الداخلي يسهم في تقويم إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية".
- في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي"68.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.001" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "نشاط التدقيق الداخلي يساعد على ترسيخ آليات فعالة للرقابة".
- في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "66.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.023" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية".
- في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "66.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.023" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن "نظام التدقيق الداخلي يعمل بشكل متوسط على تقييم التعرض للمخاطر المتصلة بعمليات المصرف".
- في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "64.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.184" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه "يتم التأكد بشكل متوسط من توافر جميع الموارد البشرية والتقنية اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (تطبيق معايير الأداء تؤثر ايجابيا في إدارة المخاطر المصرفية) تساوي 3.59 ، والوزن النسبي يساوي 71.71 % وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 5.754 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 والانحراف المعياري 0.558 مما يدل على أن تطبيق معايير الأداء وهي (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية تؤثر ايجاباً إدارة المخاطر المصرفية وبدرجة كبيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (19)

تحليل الفقرات المحور الثاني (تطبيق معايير الأداء تؤثر ايجابياً في إدارة المخاطر المصرفية)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يتولى قسم التدقيق الداخلي إعداد خطة التدقيق سنوياً على مختلف وحدات المصرف بالاعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم.	3.67	0.711	73.33	5.135	0.000
2	يتم تعريف لجنة التدقيق بخطط أنشطة التدقيق الداخلي ومتطلبات التدقيق وأخذ الموافقة عليها.	3.60	0.724	72.00	4.539	0.000
3	يتم التأكد بشكل مستمر من توافر جميع الموارد البشرية والتقنية اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة.	3.20	0.805	64.00	1.361	0.184
4	يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.	3.33	0.758	66.67	2.408	0.023
5	يسهم نشاط التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.	3.40	0.770	68.00	2.845	0.008
6	يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم التعرض للمخاطر المتصلة بعمليات المصرف.	3.33	0.758	66.67	2.408	0.023
7	يساعد نشاط التدقيق الداخلي على ترسيخ آليات فعالة للرقابة.	3.40	0.621	68.00	3.525	0.001
8	يتأكد مدير التدقيق من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر.	3.53	0.681	70.67	4.287	0.000
9	يتم تسجيل وتطوير خطة لكل مهمة تحدد فيها الأهداف والوقت اللازم للعمل وتوزيع الموارد.	3.63	0.669	72.67	5.188	0.000
10	على المدقق الداخلي بناء نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية.	3.73	0.691	74.67	5.809	0.000
11	يوجد إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال أوراق العمل.	3.73	0.640	74.67	6.279	0.000
12	يلتزم المدقق بتوصيل النتائج على نحو فوري إلى الجهة المعنية (مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق).	3.77	0.626	75.33	6.707	0.000
13	يتم توصيل نتائج التدقيق الداخلي من خلال التقارير التي تستخدم بها مختلف الوسائل (مستندات، جداول، رموز... إلخ).	4.23	0.728	84.67	9.280	0.000
14	إذا نشأ خلاف بين المدقق الداخلي والإدارة التنفيذية يقوم المدقق الداخلي برفع تقرير إلى لجنة التدقيق لحل النزاع.	3.63	0.809	72.67	4.289	0.000
	جميع الفقرات	3.59	0.558	71.71	5.754	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "29" تساوي 2.05

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: تحليل فقرات المحور الثالث: دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (20) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها) مرتبة تنازلياً من الأكثر موافقة إلى الأقل موافقة على كل فقرة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

- في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "68.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.002" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية لتحسي عمليات إدارة المخاطر".
- في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "68.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.031" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "يوجد إدراك بصورة متوسطة لدى المدقق الداخلي بأهمية المخاطر المصرفية ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها".
- في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "65.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.118" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن "نشاط التدقيق يقوم بتقييم احتمالات وقوع التزوير أو الاحتيال وكيفية مواجهه هذه الاحتمالات بصورة متوسطة".
- في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "62.67%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.380" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن "يقوم المدقق الداخلي بصورة متوسطة بالتأكد من وجود إجراءات داخلية فعالة لقياس المخاطر التشغيلية، لتقييم مستوى كفاية رأس المال لدى البنك".
- في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "59.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.813" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن "يقوم المدقق الداخلي بصورة متوسطة بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من قبل الإدارة".
- في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "57.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.403" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن "يقوم قسم التدقيق الداخلي بتطوير خطة الطوارئ بالتعاون مع الوحدات المختصة للتأكد من فاعلية هذه الخطة بصورة متوسطة".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "56.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي"0.227" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن "يتولى قسم التدقيق الداخلي بصورة متوسطة تقييم أي خدمة جديدة ينوي المصرف تقديمها، بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة والإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها) تساوي 312، والوزن النسبي يساوي 62.48% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" والانحراف المعياري 0.709 وقيمة t المحسوبة تساوي 0.957 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.346 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية له دور متوسط في إدراكه لآليات تطبيقها.

جدول رقم (20)

تحليل الفقرات المحور الثالث (تطبيق معايير الأداء تؤثر ايجابيا في إدارة المخاطر المصرفية)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف	الوزن النسبي	قيمة t	الاحتما
1	يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية لتحسين عمليات إدارة المخاطر.	3.43	0.679	68.67	3.496	0.002
2	يقوم نشاط التدقيق بتقييم احتمالات وقوع التزوير أو الاحتيال وكيفية مواجهه هذه الاحتمالات.	3.27	0.907	65.33	1.610	0.118
3	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات داخلية فعالة لقياس المخاطر التشغيلية، لتقييم مستوى كفاية رأس المال لدى البنك.	3.13	0.819	62.67	0.891	0.380
4	يتولى قسم التدقيق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة ينوي المصرف تقديمها، بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة والإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر.	2.80	0.887	56.00	-1.235	0.227
5	يقوم قسم التدقيق الداخلي بتطوير خطة الطوارئ بالتعاون مع الوحدات المختصة للتأكد من فاعلية هذه الخطة.	2.87	0.860	57.33	-0.849	0.403
6	يقوم المدقق الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من قبل الإدارة.	2.97	0.765	59.33	-0.239	0.813
7	يوجد إدراك لدى المدقق الداخلي بأهمية المخاطر المصرفية ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.	3.40	0.968	68.00	2.262	0.031
	جميع الفقرات	3.12	0.709	62.48	0.957	0.346

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "29" تساوي 2.05

تحليل محاور الدراسة:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (21) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل محور ويتبين أن المتوسط الحسابي لجميع محاور الدراسة تساوي 3.52، والوزن النسبي يساوي 70.45% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 6.232 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية له أثر على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة.

جدول رقم (21)

تحليل محاور الدراسة

(أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة)

الأول	أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
الأول	العلاقة بين تطبيق معايير سمات التدقيق وإدارة المخاطر المصرفية	3.65	0.522	73.01	6.817	0.000	3.65
الثاني	العلاقة بين تطبيق معايير الأداء و إدارة المخاطر المصرفية	3.59	0.558	71.71	5.754	0.000	3.59
الثالث	العلاقة بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها	3.12	0.709	62.48	0.957	0.346	3.12
	جميع المحاور	3.52	0.459	70.45	6.232	0.000	3.52

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "29" تساوي 2.05

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختيار فرضيات الدراسة

1.توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$).

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين كل من تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) والنتائج مبينة في جدول رقم (22) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.799 وهي أكبر من قيمةr الجدولية والتي تساوي 0.355 ، مما يدل على وجود علاقة بين تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$).

جدول رقم (22)

معامل الارتباط بين تطبيق معايير السمات من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$).

المحور	الإحصاءات	معايير السمات من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الفلسطينية
إدارة المخاطر	معامل الارتباط	0.799
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	30

قيمةr المحسوبة عند درجة حرية " 29" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.355

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$).

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في(إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر عند مستوى دلالة إحصائية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

($\alpha = 0.05$) والنتائج مبينة في جدول رقم (23) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.892 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.355، مما يدل على وجود علاقة بين تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$).

جدول رقم (23)

معامل الارتباط بين تطبيق معايير الأداء من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر

المحور	الإحصاءات	معايير الأداء من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الفلسطينية
إدارة المخاطر	معامل الارتباط	0.892
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	30

قيمةr المحسوبة عند درجة حرية " 29" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.355

3-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$)

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تطبيق دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) والنتائج مبينة في جدول رقم (24) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.665 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.355 ، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (24)

معامل الارتباط بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها

المحور	الإحصاءات	مدى إدراكه لآليات تطبيقها
دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية	معامل الارتباط	0.665
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	30

قيمةr المحسوبة عند درجة حرية " ٢٩" ومستوى دلالة "٠,٠٥" يساوي ٠,٣٥٥

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى لمتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية، عدد الدورات التي التحقت بها في مجال عملك، مجال الدورات).

ويتفرّع من هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية كما يلي:

أ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى العمر.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى العمر، والنتائج مبينة في جدول رقم (25) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.383 وهي أكبر من 0.05 وقيمة F المحسوبة تساوي 0.995 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.35 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء فراد العينة حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى العمر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (25)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى العمر

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F"	القيمة الاحتمالية
أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة	بين المجموعات	0.420	2	0.210	0.995	0.383
	داخل المجموعات	5.694	27	0.211		
	المجموع	6.114	29			

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (2، 27) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.35

ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المؤهل العلمي

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المؤهل العلمي، والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٦) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.868 وهي أكبر من 0.05 وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 0.167 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.05 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء فراد العينة حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المؤهل العلمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢٦)

نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المؤهل العلمي

البيان	المؤهل العلمي	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية، على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة	بكالوريوس	26	3.528	0.490	0.167	0.868
	ماجستير	4	3.486	0.176		

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 و درجة حرية " 29" تساوي 2.05

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى التخصص العلمي لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى التخصص العلمي، والنتائج مبينة في جدول رقم (27) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.336 وهي أكبر من 0.05 وقيمة F المحسوبة تساوي 1.137 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.35 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء فراد العينة حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى التخصص العلمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (27)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى التخصص العلمي

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة	بين المجموعات	0.475	2	0.238	1.137	0.336
	داخل المجموعات	5.639	27	0.209		
	المجموع	6.114	29			

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (2، 27) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.35

ت- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي

لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة، والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٨) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.110 وهي أكبر من 0.05 وقيمة F المحسوبة تساوي 2.218 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.98 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء فراد العينة حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (28)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة	بين المجموعات	1.246	3	0.415	2.218	0.110
	داخل المجموعات	4.868	26	0.187		
	المجموع	6.114	29			

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (3، 26) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.98

ث- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة إلى المسمى الوظيفي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المسمى الوظيفي، والنتائج مبينة في جدول رقم (29) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وقيمة F المحسوبة تساوي 17.558 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.35 مما يدل على وجود فروق في آراء فراد العينة حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المسمى الوظيفي ويبين اختبار شفيه جدول رقم (30) أن الفروق بين الفئة " رئيس قسم التدقيق الداخلي "، والفئة "مدقق داخلي" والفروق لصالح الفئة "مدقق داخلي"، كما توجد فروق بين الفئة "مدير التدقيق الداخلي"، والفئة" رئيس قسم التدقيق الداخلي" والفروق لصالح الفئة" مدير التدقيق الداخلي".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (29)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المسمى الوظيفي

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	القيمة الاحتمالية
أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة	بين المجموعات	3.456	2	1.728	17.558	0.000
	داخل المجموعات	2.658	27	0.098		
	المجموع	6.114	29			

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (2، 27) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.35

جدول رقم (٣٠)

اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات حسب متغير المسمى الوظيفي

الفرق بين المتوسطات	مدقق داخلي	رئيس قسم التدقيق الداخلي	مدير التدقيق الداخلي
مدقق داخلي		0.353	-0.881*
رئيس قسم التدقيق الداخلي	-0.353		-1.234*
مدير التدقيق الداخلي	0.881*	1.234*	

ج- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى الشهادات المهنية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى الشهادات المهنية، والنتائج مبينة في جدول رقم (31) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.992 وهي أكبر من 0.05 وقيمة F المحسوبة تساوي 0.008 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.35 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء فراد العينة حول أثر التدقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى الشهادات المهنية.

جدول رقم (31)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى الشهادات المهنية

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة	بين المجموعات	0.005	2	0.002	0.008	0.992
	داخل المجموعات	5.065	18	0.281		
	المجموع	5.069	20			

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (2، 27) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.35

ح- لا **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى** $\alpha = 0.05$ **بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى عدد الدورات التي التحقت بها في مجال عملك**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى عدد الدورات التي التحقت بها في مجال عملك، والنتائج مبينة في جدول رقم (32) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.584 وهي أكبر من 0.05 وقيمة F المحسوبة تساوي 0.549 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.35 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء فراد العينة حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى عدد الدورات التي التحقت بها في مجال عملك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (32)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى عدد الدورات التي التحقت بها في مجال عملك

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة	بين المجموعات	0.239	2	0.119	0.549	0.584
	داخل المجموعات	5.875	27	0.218		
	المجموع	6.114	29			

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (2، 27) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.35

خ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى مجال الدورات)

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى مجال الدورات، والنتائج مبينة في جدول رقم (33) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.720 وهي أكبر من 0.05 وقيمة F المحسوبة تساوي 0.449 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.98 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء فراد العينة حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى مجال الدورات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (33)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى مجال الدورات

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة	بين المجموعات	0.301	3	0.100	0.449	0.720
	داخل المجموعات	5.813	26	0.224		
	المجموع	6.114	29			

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (3، 26) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.98

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

- ❖ النتائج
- ❖ التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: النتائج

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة والتي أجريت على المدققين الداخليين في المصارف العاملة في قطاع غزة تم التوصل للنتائج التالية:

1) لقد بينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر بنسبة 73% ولكن افضل تطبيق في:

- الاستقلالية في أنشطة التدقيق الداخلي حيث يتم فحص الأداء من قبل لجنة التدقيق والمدقق الخارجي.
- التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي تبين أن أنشطة التدقيق تمت وفقاً لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.
- أداء المدقق الداخلي يتسم بالموضوعية والحياد والنزاهة، حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل أي طرف خارجي.
- قيام قسم التدقيق الداخلي بالتقييم والتحليل من خلال مستندات رسمية أو غير رسمية.

2) وبينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر بنسبة 72%، وأفضل تطبيق في:

- توصيل نتائج التدقيق الداخلي من خلال التقارير التي تستخدم بها مختلف الوسائل (مستندات، جداول، رموز... إلخ) وعلى نحو فوري إلى الجهة المعنية (مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق).
- يبني المدقق الداخلي نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية.
- وجود إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال أوراق العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قيام قسم التدقيق الداخلي في إعداد خطة التدقيق سنوياً وتطويرها و تحديد الأهداف والوقت اللازم للعمل وتوزيع الموارد على مختلف وحدات المصرف بالاعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم.
- إسهام نشاط التدقيق الداخلي في تقويم وتحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.

3) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها بنسبة ٦٢%، وأفضل تطبيق في:

- تعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية لتحسي عمليات إدارة المخاطر.
- إدراك المدقق الداخلي بأهمية المخاطر المصرفية ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.

ثانياً: التوصيات

- ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف.
- ضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها.
- ضرورة تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين الداخلين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية وكيفية مواجهتها وتقييمها.
- متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى علاقتها بإدارة المخاطر.
- العمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء

مهامه على اكمل وجهه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع العربية

1. التميمي، هادي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، 2006

2. الجوهر، كريمة، العقدة، صالح (2011)، دراسة في إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية واثرها في تعزيز إدارة المخاطر، جامعة العلوم التطبيقية.

3. الواكد، ماهر، الحوكمة الرشيدة والمنشآت المالية، مجلة المدقق، العدد، 71-72 حزيران، 2007.

4. الواردات، خلف عبد الله، (2005)، التدقيق الداخلي في أطار حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمة المؤسسي، القاهرة – مصر.

5. الوردات، خلف عبد الله، لجان التدقيق بين الواقع والطموح، المؤتمر العلمي المهني الخامس، لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، للفترة من 24- 25 أيلول، 2003، عمان، الأردن.

6. جمعة، احمد حلمي، التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في اطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، 2003، المؤتمر العلمي المهني الخامس – تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، 24-25 أيلول، عمان، الاردن.

7. حماد، طارق عبد العال،(2006)، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية.

8. خليل، عطا الله وارد، (2005)، الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمة المؤسسي، القاهرة – مصر.

9. سلطان، عطية صلاح،(2005)، دور لجان المراجعة في دعم حوكمة الشركات لأغراض استمرار المنشأة، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمة المؤسسي، القاهرة – مصر.

10. سليمان، محمد مصطفى، (2006)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر.

11. عصفور، محمد، تقييم العوامل المؤثرة في مخاطر تدقيق الحسابات في الأردن، من وجهة نظر المدقق، المؤتمر العلمي المهني الخامس، لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسات علمية محكمة

1.البرغوثي، جمعة، دراسة حول دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، ٢٠٠٧

2.المدلل، يوسف، رسالة ماجستير في دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، ٢٠٠٧

3. المدهون، إبراهيم، رسالة ماجستير في دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف الفلسطينية، ٢٠١١

4.النونو، كمال، رسالة ماجستير في مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، ٢٠٠٩

5.مخلوف، احمد، رسالة ماجستير في المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، ٢٠٠٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الأجنبية

-Alveen arens. (2012), Auditing and Assurance Services ,14th - Avision for the future , Professional Practices framework for Internal Auditing , Altamonte Springs , 1999a , www.theiia.org Edition

- Coso, Report of the Committee of Sponsoring Organizations of the tread way commission: Internal control – Integrated Framework, New York: AICPA, 1992. www. Tread way commission.org.

- Felix, W. A, Grambling, and Maletta, M., Coordinating total Audit Coverage: The Relationship between Internal and External Auditors, Ahamonte Springs , FL., The IIA. Research Foundation, 1996. www.The iia .org

-Herman son, Dana R. Rihenberg, Larry, 2003, Internal Audit and organizational Governance, The Institute of Internal Auditors Research Foundation

-Monks, R. & Minnow, N. , Corporate Governance , 2EP, Blackwell Publishers , Malden , MA , (2001).

- Pickett, K. H. Spencer, (2005), The Essential Hand-Book of internal auditing, John Wiley &Sons, Ltd.

-Spiral, Laura F. & Page, Michael, (2006), Rick management the reinvention of internal control and the changing role of internal audit, Accounting , Auditing , Accountability Journal , Vol . 16, N.4, www.emeradin-sight.com

-William R.Kinney. Jr. (2003), Auditing RiskAssessment and Risk Management Processes, The Institute of Internal Auditors Research Foundation.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية–غزة
عمادة الدراسات العليـا
كليـــــــة التجـــارة
قسم المحاسبة والتمويل

استبانة لبيان أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية

الأخ الكريم، الأخت الكريمة ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .....

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على **أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة**، وذلك كبحث أكاديمي تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كما إن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

إن تعاونكم معنا يعزز البحث العلمي في فلسطين، ويساعد في بيان أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، لذلك أرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة مع العلم بأن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتك.

مع تحيات

الباحث: إيهاب ديب رضوان
Tell: 0599449984

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: الأسئلة العامة

1. العمر

☐ أقل من30 ☐ من30-40 ☐ أكثر من40

2. المؤهل العلمي

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

3. التخصص العلمي

☐ محاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية

☐ إدارة أعمال ☐ أخرى (حدد).....

4. سنوات الخبرة

☐ 5 سنوات فأقل ☐ من6-10 ☐ من11-15 ☐ أكثر من 15

5. المسمى الوظيفي

☐ مدقق داخلي ☐ رئيس قسم التدقيق الداخلي ☐ مدير التدقيق الداخلي

6. الشهادات المهنية

☐ شهادة محاسب قانوني CPA ☐ شهادة مدقق داخلي معتمد CIA

☐ شـهادة محاسـب قـانوني عربـي ☐ ACP شـهادة محاسـب إداري

معتمدCMA(UK)

☐ أخرى (حدد).....

7. عدد الدورات التي التحقت بها في مجال عملك:.....دورة.

8. مجال الدورات التي التحقت بها:

☐ محاسبة ☐ تدقيق ☐ حاسوب

☐ مصارف ☐ أخرى (حدد).....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الأسئلة الخاصة بالفرضيات

المحور الأول: العلاقة بين تطبيق معايير سمات التدقيق وهي (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية وتدوين خطة التدقيق وجودة التدقيق وخضوع التدقيق للتقييم) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية.

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
1	يوجد تدخلات من قبل إدارة المصرف لتحديد نطاق عملي كمدقق أو توصيل النتائج إلى الإدارة العليا.					
2	يقوم قسم التدقيق بمراجعة مستقلة للأنظمة الرقابة في الوحدات للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة.					
3	يقوم قسم التدقيق بالتقييم والتحليل من خلال مستندات رسمية أو غير رسمية.					
4	يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أداء عمله ويتجنب أي تعارض يمكن أن يؤثر على مصالح المصرف.					
5	يتولى قسم التدقيق الداخلي التأكد من أن إدارة المخاطر التشغيلية تعمل بالكفاءة والفاعلية المطلوبة.					
6	يتم تحديد طبيعة خدمات التدقيق الداخلي وأنشطته بشكل موثق.					
7	قد يتخطى عمل المدقق الداخلي المهام التقليدية المنوطة به ويقوم بخدمات استشارية لخدمة العملاء.					
8	يشترط فيمن يقوم بعملية التدقيق بأن يكون شخص مهني.					
9	لدعم جودة أنشطة التدقيق الداخلي يجب أن يتم فحص الأداء من قبل المدقق الخارجي.					
10	لدعم استقلالية أنشطة التدقيق الداخلي يجب أن يتم فحص الأداء من قبل لجنة التدقيق.					
11	يتم تحديد الخدمات الاستشارية التي يقدمها المدقق الداخلي.					
12	يرفع مدير التدقيق الداخلي تقريره عن التقييم الخارجي إلى مجلس الإدارة.					
13	التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح أن أنشطتهم تمت وفقاً لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.					
14	يتسم أداء المدقق الداخلي بالموضوعية ،حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل أي طرف خارجي.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
15	يتركز عمل المدقق الداخلي على الأخطاء الهامة التي يتم تحديدها بواسطة الإدارة.					
المحور الثاني: اختبار العلاقة بين تطبيق معايير الأداء وهي (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية.						
1	يتولى قسم التدقيق الداخلي إعداد خطة التدقيق سنوياً على مختلف وحدات المصرف بالاعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم.					
2	يتم تعريف لجنة التدقيق بخطط أنشطة التدقيق الداخلي ومتطلبات التدقيق وأخذ الموافقة عليها.					
3	يتم التأكد بشكل مستمر من توافر جميع الموارد البشرية والتقنية اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة.					
4	يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.					
5	يسهم نشاط التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.					
6	يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم التعرض للمخاطر المتصلة بعمليات المصرف.					
7	يساعد نشاط التدقيق الداخلي على ترسيخ آليات فعالة للرقابة.					
8	يتأكد مدير التدقيق من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر.					
9	يتم تسجيل وتطوير خطة لكل مهمة تحدد فيها الأهداف والوقت اللازم للعمل وتوزيع الموارد.					
10	على المدقق الداخلي بناء نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية.					
11	يوجد إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال أوراق العمل.					
12	يلتزم المدقق بتوصيل النتائج على نحو فوري إلى الجهة المعنية (مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق).					
13	يتم توصيل نتائج التدقيق الداخلي من خلال التقارير التي تستخدم بها مختلف الوسائل (مستندات، جداول، رموز... إلخ).					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
14	إذا نشأ خلاف بين المدقق الداخلي والإدارة التنفيذية يقوم المدقق الداخلي برفع تقرير إلى لجنة التدقيق لحل النزاع.					
المحور الثالث: اختبار العلاقة بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها.						
1	يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية لتحسين عمليات إدارة المخاطر.					
2	يقوم نشاط التدقيق بتقييم احتمالات وقوع التزوير أو الاحتيال وكيفية مواجهه هذه الاحتمالات.					
3	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات داخلية فعالة لقياس المخاطر التشغيلية، لتقييم مستوى كفاية رأس المال لدى البنك.					
4	يتولى قسم التدقيق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة ينوي المصرف تقديمها، بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة والإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر.					
5	يقوم قسم التدقيق الداخلي بتطوير خطة الطوارئ بالتعاون مع الوحدات المختصة للتأكد من فاعلية هذه الخطة.					
6	يقوم المدقق الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من قبل الإدارة.					
7	يوجد ادرك لدى المدقق الداخلي بأهمية المخاطر المصرفية ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.					

شكراً لتعاونكم

الباحث

إيهاب ديب رضوان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحكمين

١	**د. علي عبدالله شاهين**	أستاذ المحاسبة المشارك
٢	**د. حمدي شحدة زعرب**	أستاذ المحاسبة المشارك
٣	**د. صبري مشتهى**	أستاذ المحاسبة المساعد
٤	**د. نافذ بركات**	أستاذ الاقتصاد المشارك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com